الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

موضـــــــــوع:

دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة حالة: الجزائر 2010-2022

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطلبة:

- قرفي وليد
- العود محمد السعيد

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

أ.د/ عبدلاوي الطيب

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
-	-	رئيسا	بسكرة
- عبدلاوي الطيب	-	مقررا	بسكرة
- صيفي وليد	-	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

موضـــــــــوع:

دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة حالة: الجزائر 2010-2022

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطلبة:

- قرفي وليد
- العـ د محمد السعيد

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

أ.د/ عبدلاوي الطيب

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
-	-	رئيسا	بسكرة
- عبدلاوي الطيب	-	مقررا	بسكرة
- صيفي وليد	-	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الشكر و العرفـــان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، أشكر الله عز وجل وأحمده على توفيقه وعونه لي لإتمامهذه الدراسة.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى جميع من قدم لي يد المساعدة لإتمام هذا العمل

وأخص بالذكر **الأستاذ الدكتور الطيب عبد اللاوي** على تفضله بالإشراف على هذا العمل وتقديمه لنا نصائح وتوجيهات صائبة وتشجيعه المستمر، وحرصه على إتمام هذا العمل لك منا أستاذي

خالص التقدير والامتنان.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة وإثراء موضوع هذه الدراسة.

إهداء

بعد الصلاة على خير الأنام محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، أهدي هذا العمل المتواضع الذي تم بتوفيق من الله عز وجل إلى:

مصدر قوتي ونبع الحنان، بر الأمان ومصدر السكينة وسبب الاستقرار أمي الغالية.

قدوتي في الحياة ومثال الشجاعة وتحمل الصعاب، وسبب كل نجاح حققته فيهذه الحياة، أبي الغالي.

والدي الكريمين أطال الله عمركما وحفظكما وجعلكما في دربي سراجا منيرا.

إلى اخوتي وأخواتي، إلى زوجتي وأولادي سندي في الحياة ومبعث ابتسامتي، حفظكم الله ورعاكم.

الملخص:

تُعد الجزائر من بين الدول النامية التي تواجه مشكلة الاعتماد المفرط على مورد تصديري واحد، وهو ما يجعل اقتصادها عرضة للتأثر بتقلبات الأسواق العالمية، لا سيما تقلب أسعار النفط. ومن هذا المنطلق، تسعى الدولة جاهدة إلى تنويع مصادر دخلها الاقتصادي والتقليل من التبعية للمحروقات، من خلال العمل على تطوير صادراتها خارج قطاع النفط، ودفع عجلة النمو في مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الزراعي. هذا الأخير يُعد عنصراً محورياً في الاقتصاد الوطني، لما يتمتع به من إمكانيات كبيرة وأدوار متعددة في تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره أحد أبرز مصادر الدخل الوطني، بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ضوء هذه الأهمية، بادرت الجزائر إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية تهدف إلى ترقية هذا القطاع الاستراتيجي، وتحسين مردوديته، بما يخدم تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. ومن هنا، جاءت هذه الدراسة لتحليل واقع القطاع الزراعي الجزائري، وتسليط الضوء على مقوماته المتنوعة، وكذا دراسة تأثير التقلبات التي تمس الإنتاج الزراعي على حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:الزراعة، الاقتصاد الوطني، التنويع الاقتصادي، الصادرات غير النفطية، التنمية.

Summary :

Algeria is considered one of the developing countries that suffers from an overreliance on a single export commodity, which makes its economy vulnerable to fluctuations in global markets, particularly oil price volatility. In response, the country is striving to diversify its economic base and reduce its dependency on hydrocarbons by promoting non-oil exports and fostering growth across various sectors, with a special focus on agriculture. The agricultural sector plays a pivotal role in the national economy due to its vast potential and significance in achieving sustainable development. It stands as one of the main sources of national income and contributes significantly to both economic and social progress.

In light of its strategic importance, Algeria has undertaken a series of structural reforms aimed at enhancing and revitalizing the agricultural sector to support broader economic development. Accordingly, this study seeks to analyze the current state of Algeria's agricultural sector, highlight its various endowments, and examine the impact of fluctuations in agricultural output on the country's non-hydrocarbon export performance.

Keywords: agriculture, national economy, economic diversification, non-oil exports, development.

.

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2010 – 2020	41
02	الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات	43

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2010 – 2020	42
02	الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات	43

مقدمـــــة

تُواجه الاقتصادات المعتمدة على الموارد النفطية تحديات عديدة في سبيل تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، وذلك رغم ما تتمتع به من وفرة مالية ناتجة عن تصديرها للموارد الطاقوية. وتعود هذه التحديات إلى هشاشة هذه الاقتصادات، التي غالباً ما تكون عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية والتأثر السريع بالصدمات الاقتصادية الدولية. وينطبق هذا الوضع بشكل واضح على الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، مما دفع بالدولة إلى انتهاج سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال تبني استراتيجية لتوسيع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات. وتُعد هذه الأخيرة من القضايا الجوهرية التي تستوجب بناء مصادر دخل بديلة ومستدامة لتأمين تدفقات النقد الأجنبي بصفة منتظمة. وفي هذا السياق، كثّفت الجزائر خلال السنوات الماضية جهودها لتفعيل آليات دعم الاستثمار، لا سيما في القطاع الزراعي، مع إيلاء اهتمام خاص للولايات الجنوبية، في مسعى مزدوج لتعزيز الاقتصاد الوطني من جهة، وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع مصادر الصادرات من جهة أخرى.

ورغم التحديات الكبرى التي يشهدها الأمن الغذائي على مستوى القارة الإفريقية، فقد استطاعت الجزائر أن تسجل أداءً متميزاً في هذا المجال، حيث احتلت المرتبة الأولى إفريقياً حسب آخر تصنيف صادر عن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وهو ما أهلها للدخول ضمن "الخانة الزرقاء"، إلى جانب الدول الأكثر تقدماً في العالم من حيث مؤشرات الأمن الغذائي. وتُعد الصحراء الجزائرية، التي تمثل مساحات واسعة من التراب الوطني، منطقة ذات خصائص طبيعية فريدة، سواء من حيث تضاريسها أو مناخها وبيئتها المتنوعة ذات الأبعاد الإيكولوجية المتميزة. وتزخر هذه المناطق بإمكانات هائلة يمكن استثمارها في تلبية احتياجات البلاد من الغذاء وتوفير فرص العمل، إلى جانب دورها المحوري في دعم تنويع الصادرات الوطنية. وانطلاقاً من هذه المعطيات، شرعت الحكومة الجزائرية في تبني سياسات واقعية تهدف إلى تشجيع الاستثمار الزراعي في الجنوب، وجعله أحد ركائز التنمية المستدامة، بالنظر إلى أن هذا القطاع يُعد من الدعائم الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة الصادرات خارج المحروقات.

I- إشكالية الدراسة والأسئلة البحثية:

على ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم دعم القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتفكيك التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هو واقع الصادرات الزراعية الجزائرية؟
- ✓ ما هي العوامل التي جعلت من القطاع الزراعي محط اهتمام الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع صادراتها.
- ✓ ما هي أثار سياسات دعم القطاع الزراعي في الجزائر على الصادرات ؟

II- نموذج وفرضيات الدراسة:

1- نموذج الدراسة:

تم وضع نموذج دراسة في ضوء الدراسات السابقة و البحوث ذات صلة الموضوع الخاص ببحثنا ويتألف النموذج من متغيرين:

- المتغير الأول: هو المتغير المستقل ويتمثل في القطاع الزراعي.
- المتغير الثاني: هو المتغير التابع ويتمثل في الصادرات خارج المحروقات.

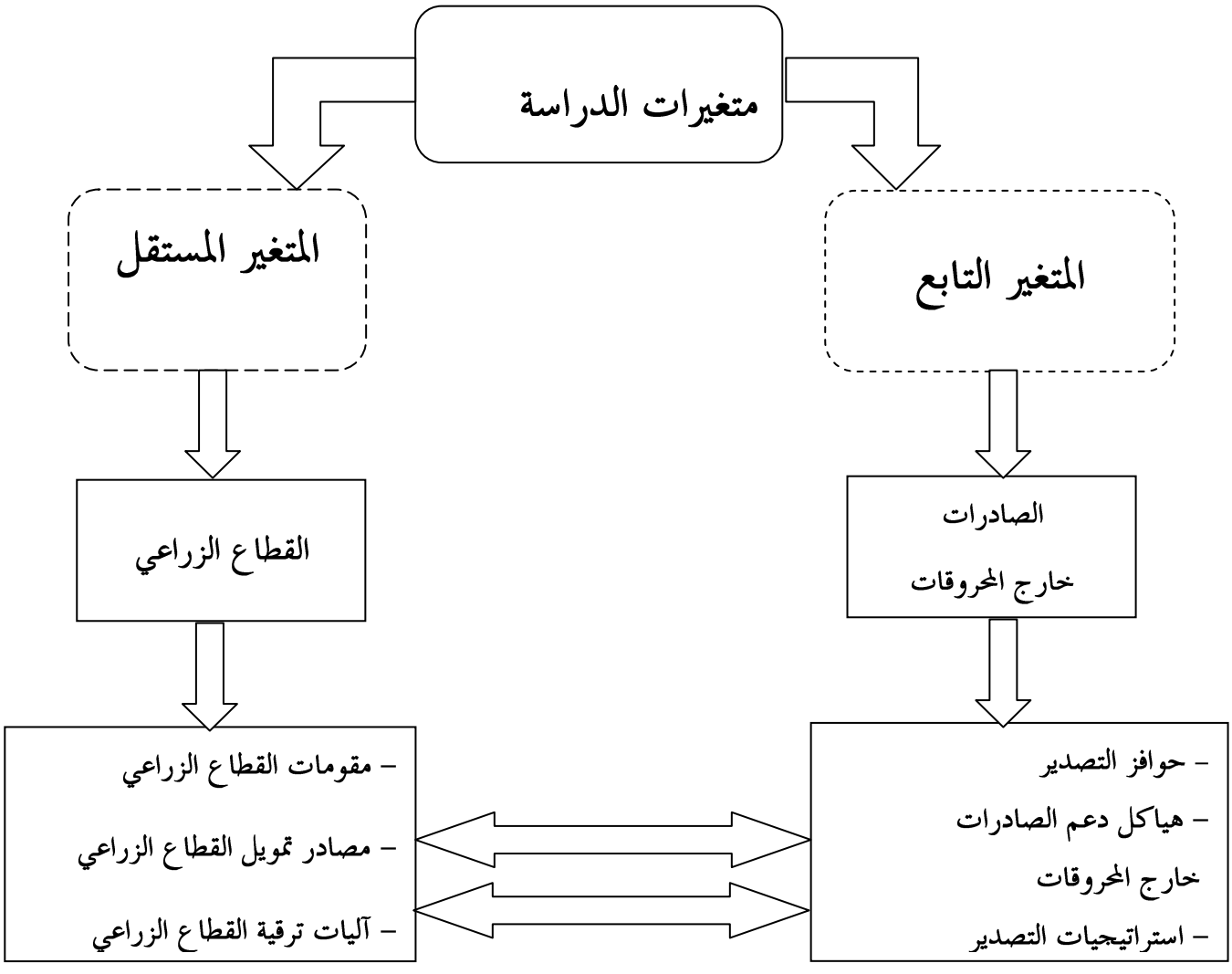

2- **فرضيات الدراسة:**

- ✓ تمتلك الجزائر قدرات هائلة في المجال الزراعي، وبإمكانها، من خلال استغلال هذه الإمكانيات بطريقة فعالة ومنهجية، أن تطور صادراتها من المنتجات الفلاحية، مما يساهم بشكل مباشر في تعزيز حصتها من الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ رغم وفرة الموارد والإمكانات المتاحة، لا تزال الصادرات الزراعية تمثل نسبة محدودة من إجمالي الصادرات الجزائرية، ما يعكس الحاجة إلى تفعيل السياسات التحفيزية لرفع هذا المستوى.
- ✓ إن تقوية ودعم القطاع الزراعي يشكلان عاملين رئيسيين في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، إلى جانب مساهمتهما الجوهرية في تنويع القاعدة التصديرية الجزائرية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

III- أسباب اختيار الموضوع:

- معرفة إمكانيات الدولة في التخلص من التبعية النفطية.
- التعرف على القطاع الزراعي في الجزائر ومدى أهميته فيإنعاش الاقتصاد الوطني وتنويع الصادرات.
- الكشف عن مجهودات الدولة من اجل ترقية الاقتصاد وتنويع صادراتها.

IV- منهج الدراسة:

طبيعة الموضوع تفرض استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف ورصد واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومعرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي كاستراتيجية لتنويع الصادرات الجزائرية، عن طريق عرض ما يتميز به القطاع من إمكانيات زراعية ومدى مساهمته في تحقيق تنويع الصادرات.

V- تصميم البحث:

1- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ دور تنويع الصادرات خارج المحروقات وأهميتها في الاقتصاد الوطني.
- ✓ ابراز اهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- ✓ التعرف على الحلول والسبل التي انتهجتها الدولة في سبيل تطوير القطاع الزراعي .
- ✓ تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

2- **نوع الدراسة** :بناء علاقة ارتباط بين القطاع الزراعي و الصادرات خارج المحروقات.

3- **مدى تدخل الباحث:**تم وصف و دراسة الأحداث كما هي بشكل شبه دقيق و صادق و حيادية التحليل لإنتاج علم موضوعي أي كان التدخل لحد الأدنى.

VI- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة، من أهمية الموضوع الذي نعالجه والمتعلق بالدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في تنويع صادرات الجزائر، وعلى وجه التحديد تلك السياسات الداعمة للاستثمارات الزراعية في الجزائر بالإضافة إلى:

- ✓ معرفة واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في الوضع الراهن.
- ✓ تسليط الضوء على أهم المنتجات الزراعية الجزائرية.
- ✓ التعرف على منتجات القطاع الزراعي المصدرة .
- ✓ معرفة الاستراتيجية التي تتبعها الجزائر من أجل تنمية الصادرات خارج المحروقات.

- VIIخطة البحث:

من أجل تناول موضوع الدراسة بشكل منهجي ومتسلسل، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية. خُصص الفصل الأول للمرتكزات النظرية المتعلقة بالتصدير والصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد تضمّن هذا الفصل ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها المفاهيم العامة المرتبطة بالتصدير، بينما ركز المبحث الثاني على الصادرات خارج المحروقات، أما المبحث الثالث فقد خُصص لهياكل وآليات دعم هذه الصادرات.

أما في الفصل الثاني، فقد تم التطرق إلى وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر، بين ما هو قائم وما يُطمح إليه مستقبلاً. وقد ضمّ هذا الفصل بدوره ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري للقطاع الفلاحي، في حين ركز المبحث الثاني على واقع هذا القطاع في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد تناول الاستراتيجيات والآليات المعتمدة لدعمه وتطويره.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث، فقد خُصص لدراسة مساهمة دعم القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية، تناول المبحث الأول منها واقع وآفاق ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، بينما خُصص المبحث الثاني لصادرات القطاع الفلاحي في الجزائر، أما المبحث الثالث فتناول بالتفصيل التحديات التي تواجه الصادرات الفلاحية، إلى جانب الفرص المتاحة لترقيتها وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول

المرتكزات النظرية للتصدير والصادرات خارج المحروقات

تمهيد:

إن هدف ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات كان ولازال ضرورة ملحة للاقتصاد الوطني حيث أصبح محل انشغال كل الحكومات المتعاقبة منذ أكثر من ربع قرن، وهذا دليل على التفطن المبكر للمسؤولين لمشكل أحادية الصادرات الجزائرية، ومخاطر ارتكاز الاقتصاد الجزائري على إيرادات المحروقات، وعليه فمن الأهمية بمكان الاطلاع على مختلف الإجراءات التحفيزية المتخذة بغية تنويع الصادرات.

حيث سنحاول في هذا الفصل، معرفة الصادرات بصفة عامة ومكانتها في الاقتصاد، ومدى نجاعة السياسة الموجهة لترقيتها وتنويعها، وسنحاول معرفة الإجراءات والامتيازات الممنوحة من طرف الجزائر، في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التصدير.

المبحث الثاني: الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: هياكل دعم الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التصدير

يُعد التصدير من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى تطور اقتصاد دولة ما، وهو في الوقت ذاته دليل على نموها وتأثيرها في المحيط الدولي.

المطلب الأول: مفهوم التصدير

يُعد التصدير أحد أكثر الأساليب استخدامًا لولوج الأسواق الخارجية، حيث تعتبره المؤسسات نقطة انطلاق نحو التوسع دوليًا، وذلك لما يتميز به من انخفاض في مستوى المخاطر مقارنة بأساليب أخرى لاختراق السوق العالمية. وبما أن التصدير يُمثل المرحلة الأولى نحو العولمة الاقتصادية، فإن العديد من المؤسسات الناشئة تلجأ إليه كخيار أولي لتفادي المخاطر المرتبطة بالتعاملات الدولية. يُساهم التصدير في منح المؤسسة خبرة أولية، دون الحاجة إلى ضخ استثمارات ضخمة، كما يُعد وسيلة فعالة لتعزيز القدرة التنافسية والانفتاح على الأسواق الخارجية.

وقد تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم التصدير، نذكر من بينها:

- يُعرف التصدير بأنه "الأسلوب الأكثر انتشارًا في التجارة العالمية، نظراً لما يتمتع به من مرونة وسهولة في التنفيذ، إضافة إلى كونه لا يتطلب استثمارات مالية ضخمة أو عددًا كبيرًا من الموارد البشرية." (النجار، *التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية*، 2008، ص.15)
- كما يُعرّف التصدير على أنه "عملية تهدف إلى تصريف الفائض الاقتصادي من دولة إلى أخرى، تعجز عن تلبية احتياجات سكانها من تلك المنتجات."(قندوزي، 2008، ص.9)
- في حين يرى البعض أن التصدير هو "حركة انتقال السلع أو الخدمات من دولة إلى أخرى، كما يمكن اعتباره عملية يتم فيها تحويل هذه المنتجات بصفة نهائية من طرف فاعلين اقتصاديين مقيمين إلى فاعلين غير مقيمين." (الفياض، 2010، ص.10)
- ويُكتسب التصدير أهمية خاصة في السياسات الاقتصادية للدول التي تسعى لتحقيق التنمية، ما يجعله موضع اهتمام بالغ لدى الاقتصاديين، على اعتبار أن الصادرات تشكل العنصر النهائي من عمليات الإنتاج الموجهة للمقيمين خارج حدود الدولة.
- وتُعد الصادرات، بمفهومها العام، السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة والمُوجّهة إلى الخارج، وهو ما ينعكس إيجابًا على دخل الدولة ويُسهم في تعزيز رصيدها من العملة الصعبة.

المطلب الثاني: أنواع التصدير:

يخضع تقسيم الصادرات إلى عدة معايير أبرزها:

-أ- معيار المجموعات السلعية:

يتعلق هذا المعيار بطبيعة السلعة الموجهة للتصدير، حيث تكون سلعا استهلاكية أو معمرة أو صناعية أو زراعية أو مواد أولية وغيرها.

-ب- معيار الصادرات المؤقتة والدائمة:

يرتبط هذا المعيار بعنصر الزمن، حيث يتم تصنيف الصادرات بناءً على مدتها. فالصادرات الدائمة هي تلك التي تُرسل إلى الخارج بصفة نهائية دون نية إعادتها، في حين تُعرف الصادرات المؤقتة بأنها سلع تُصدَّر لفترة زمنية محددة، ثم يُعاد استيرادها بعد انتهاء الغرض منها.(النجار، *التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية*، 2008، ص.30)

ج- معيار الدول المصدرة:

يعتمد هذا المعيار على الموقع الاقتصادي للدول في خريطة الاقتصاد العالمي، ويتم من خلاله تصنيف الدول إلى ثلاث فئات رئيسية: دول متقدمة، ودول نامية، ودول أقل نموًا.

د- معيار الصادرات المنظورة وغير المنظورة:

يعكس هذا المعيار طبيعة السلع والخدمات الموجهة للتصدير، حيث تُعرف الصادرات المنظورة بأنها السلع المادية الملموسة التي يتم تصديرها إلى الخارج، وهي قابلة للمعاينة والإحصاء من طرف الجمارك. أما الصادرات غير المنظورة، فتتمثل في الخدمات غير الملموسة التي تقدمها الأفراد أو المؤسسات للأجانب، مثل خدمات الفنادق والمطاعم، والنقل، والتأمين، والخدمات المصرفية.

هـ- معيار طريقة التصدير:

يرتبط هذا المعيار بالأسلوب المتبع في تصدير المنتجات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

-1التصدير المباشر:

يُقصد به أن تتولى المؤسسة المنتِجة للسلعة أو مقدمة الخدمة عملية التصدير بنفسها، دون وسطاء، وذلك من خلال الاعتماد على قنوات توزيع خارجية تختلف عن تلك التي تعتمدها داخل السوق المحلية. ويكون الجهاز الإداري التسويقي في المؤسسة

مسؤولًا عن تصريف المنتجات في الأسواق الخارجية.

ويُتخذ التصدير المباشر عدة أشكال تنظيمية، منها:

- وجود قسم للتصدير تحت إشراف مدير مبيعات مختص، يتمتع بكفاءة شخصية ويعمل بتعاون وثيق مع مدراء الإدارات الأخرى، ويُناسب هذا الشكل المؤسسات التي تسجل مبيعات صغيرة أو متوسطة، ولا تمتلك موارد إضافية كافية.
- إنشاء قسم مستقل للتصدير يتولى معظم الأنشطة التصديرية ويعالج المشكلات التنظيمية بشكل مرن، وهو مناسب للمؤسسات التي تحتاج إلى هيكل أكثر تطورًا في التصدير.(قندوزي، 2008، ص.34)

كما يمكن للمؤسسة أن تؤسس قسمًا خاصًا بمبيعات التصدير بهدف مراقبة دائمة لهامش الربح، وتكاليف العملية، وتيسير التمويل.

وبالنظر إلى أهمية التصدير وتشعبه، قد تلجأ بعض المؤسسات إلى تأسيس فرع خاص بالمبيعات الخارجية يكون مسؤولًا عن مختلف جوانب النشاط من توزيع وترويج، ويقوم بمتابعة علاقات التعاون مع تجار الجملة والموزعين الأجانب.

وفي بعض الحالات، لا تكتفي المؤسسة بالبيع عن بُعد، بل تقوم بإرسال مندوب مقيم في الدولة المستوردة يُعرف أحيانًا بـــ "الطواف"، ويتولى هذا الأخير كافة إجراءات البيع، وإقامة علاقات مع العملاء، إلى جانب جمع المعلومات المتعلقة بنشاط التصدير داخل الدولة المستقبلة.

2-التصدير غير المباشر:

يُعد التصدير غير المباشر من الأساليب التي تعتمد بشكل أساسي على طرف وسيط، سواء كان وكيلًا أو مؤسسة متخصصة في مجال التصدير، وتكون هذه الجهة مستقلة تمامًا عن المؤسسة المنتجة أو المقدمة للخدمة. تتولى الجهة الموكلة مهمة تسويق المنتجات في الأسواق الخارجية، حيث تقوم بإجراء الدراسات التسويقية، وتكوين شبكة من الاتصالات، إضافة إلى التفاوض وإبرام العقود مع المستوردين أو المستهلكين خارج حدود الدولة المنتِجة.

كما يتواجد في السوق الدولي عدد من الوكلاء الذين يعملون على أساس العمولة، ويكمن دورهم في جلب الطلبات من الأسواق الخارجية والتعاون في تنظيم حملات الترويج، مع الحرص على إيجاد المنافذ المناسبة لتصريف المنتجات مقابل العمولة التي يتقاضونها.

وفي بعض البلدان، يُعتمد على ما يُعرف بـــ "الوكيل الضامن"، الذي يُكلَّف بمهمة تسديد قيمة السلع المصدّرة نيابة عن المؤسسة المنتجة، مما يوفر نوعًا من الأمان المالي لها.

وفي السنوات الأخيرة، ظهرت في العديد من دول العالم مؤسسات متخصصة في إدارة الأنشطة التسويقية التصديرية على مستوى السوق الخارجية. تتكفل هذه المؤسسات بجملة من المهام، من بينها تخليص الوثائق الجمركية، ترتيب مستندات الشحن والتأمين، إصدار شهادات المنشأ، والتأكد من سلامة البضائع وخلوها من العيوب، إضافة إلى مطابقتها للشروط والمواصفات المتفق عليها في عقود التسليم. وتقوم شركات إدارة التصدير كذلك بإيفاد مندوبيها إلى مواقع المؤسسات المنتجة لتنسيق هذه العمليات.(عقومة وجنيدي، 2020، ص. 529)

المطلب الثالث: أهمية ودوافع التصدير

1- أهمية التصدير

يُعد التصدير من الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول، لما له من دور محوري في دعم التنمية الاقتصادية، حيث يُعتبر وسيلة فعّالة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما يشكل أحد أهم مصادر جلب العملة الصعبة. وترتبط أهمية التصدير ارتباطًا وثيقًا بحجم الإنتاج الوطني، فكلما ارتفع مستوى الإنتاج، ازدادت الحاجة إلى التوسع في الأسواق الخارجية، مما يدفع المؤسسات نحو تعزيز قدراتها الإنتاجية. وبناءً على ذلك يمكن تلخيص أهمية التصدير فيما يلي:

- يُعد التصدير أداة استراتيجية للتوسع في النشاط الإنتاجي وتصريف المنتجات خارج حدود الدولة.
- يُسهم بشكل كبير في التخلص من فائض الإنتاج والمخزونات، خاصة في الحالات التي تعجز فيها السوق المحلية عن استيعاب هذه الكميات، مما يعزز فرص المؤسسات في الاستمرارية وتحقيق النمو.
- يُمثل وسيلة فعالة لولوج المؤسسات إلى الأسواق العالمية، مما يعزز مكانتها وحصتها في السوق الدولية.

- يُساهم في تحسين الميزان التجاري من خلال جلب العملة الصعبة وزيادة المداخيل من الصادرات.
- تساهم الصادرات كذلك في تقليص معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل مرتبطة بسلسلة التصدير والإنتاج.

(ميساوي، 2007، صفحة 13)

-2دوافع التصدير:

في إطار سعي الدول والمؤسسات لتحقيق التنمية الاقتصادية، تتجه نحو تبني سياسة تعتمد على الانفتاح الخارجي وتوسيع النشاط التصديري نحو الأسواق الأجنبية. ويُعد هذا التوجه خطوة استراتيجية تعكس رغبة قوية في تعزيز الصادرات وترقيتها بمختلف الوسائل.

أ) دوافع التصدير على مستوى السياسة العمومية:

- السعي إلى زيادة احتياطات البلاد من النقد الأجنبي؛
- دعم الصناعات الوطنية ومساعدتها على الاستمرار والتطور؛
- الإسهام في تحسين مستوى الرخاء الاجتماعي من خلال تعزيز الإنتاجية الوطنية؛
- توفير مناصب شغل جديدة والحد من البطالة؛
- تحفيز صناع القرار على وضع وتنفيذ برامج فعالة تهدف إلى مساعدة المؤسسات على تحسين أدائها التصديري.

ب) دوافع التصدير على مستوى الشركات:

- تلجأ المؤسسات إلى النشاط التصديري بهدف تطوير عملياتها الإدارية، مما ينعكس إيجابًا على أدائها في السوق المحلية؛
- الرفع من الكفاءة والأداء العام للمؤسسة؛
- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير في الإنتاج؛
- البحث المستمر عن فرص جديدة في الأسواق الدولية لتعزيز النشاط التجاري.

(عقومة و جنيدي، 2020، صفحة 530)

المبحث الثاني : الصادرات خارج المحروقات

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم البلدان لاسيما النفطية منها أناعتمادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات .

المطلب الأول : مبررات اللجوء للصادرات خارج المحروقات.

إن الانخفاض في نسبة الصادرات خارج المحروقات والاختلال الهيكلي لا يزال يشكل مصدر قلق نسبة للدولة الجزائرية الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على الدولة الجزائرية بـ دراج مسالة تنميتها خارج قطاع المحروقات العوامل التي كانت الدافع الأساسي للقيام بذلك:

- الترعة الحمائية :كنتيجة للأزمات المالية والركود العالمي الذي ساد معظم دول العالم، نزعت الدولة المقدمة والصناعية إلى إتباع سياسة تجارية حمائية أمام وارداتها من الكافة السلع الأولية والصناعية، كما اتجهت لتبني قيود جمركية غير تعريفية، هذه الترعة كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية بحيث تعتبر الدول المتقدمة المالكة الأولى لحقوق الاختراعات الحديثة، لأنها سرعان ما ستنتقل لدولة أخرى اقل تقدم وهنا يظهر ما يدعى بالمنافسة.

معدل التبادل:عرفت معدلات التبادل الدولي تدهور لا يصب في مصلحة الدول النامية ويرجع السبب ذلك في الأساس إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية لارتفاع الشديد.(آيت بارة و عثماني ، 2022، صفحة 329)

-الدين الخارجي:لقد تزايدت المديونية في الفترة الأخيرة فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في ميزان المدفوعات، فتزايد العجز يترتب عليه ضرورة لجوء الدولة للإقراض الخارجي لتمويل العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية فيترتب عليه زيادة المديونية الخارجية، وبالتبعية تزداد المديونية الخارجية، مما يترتب عليها التزامات وواجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس على زيادة في الحساب الجاري، يكون نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة. (جمعي، 2011، صفحة 135)

المطلب الثاني : إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

1- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة:

-تحرير التجارة الخارجية: إن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية جاء من خلال المادة 19من الدستور1989وفي الجانب التنظيمي يبرز تحرير التجارة الخارجية الجزائرية من خلال إلغاء تحكم الدولة على التجارة الخارجية والحرية التامة لممارستها سوى الميادين الاستراتيجية بالإضافة الى الحرية التامة لقوانين السوق. ويعتبر المرسوم التنفيذي 37-91 المؤرخ في 13 فيفري 1991، والذي يتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية هو أول نص قانوني وتنظيمي يجسدحرية التجارة الخارجية، وقد كرس الأمر 04-03 المؤرخ في 19جويلة 2003 مبدأ الحرية الخارجية.

-تخفيض قيمة العملة: تعتبر سياسة تخفيض العملة الوطنية أكثر السياسات العمومية شيوعا في نطاق ترقية الصادرات، حيث يقصد بها ذلك التخفيض الذي تقوم به البنوك المركزية من خلال تدخلها في سوق الصرف لتعديل سعر العملة المحلية بدلالات العملة الأجنبية، في المعنى الذي يتوافق والأهداف التي يحددها المسؤولين عن السياسية الاقتصادية للبلد، في إطار نظام سعر الصرف المعتمد (الثابت والمرن). وتهدف سلطات أي بلد من هذا الإجراء معالجة عجز الحاصل في ميزان دفوعاتها.

ويهدف هذا التخفيض إلى:(الأشهب وزيدان، 2018، صفحة 70)

- ✓ استعادة التوازن الخارجي للدولة؛
- ✓ دعم الصادرات الجزائرية وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، مع السعي إلى تقليص حجم الواردات؛
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي وطني من خلال الحفاظ على قدرة المنتجين المحليين على المنافسة، مع توسيع الأسواق التصديرية وتشجيع الاستثمارات في الخارج؛
- ✓ زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية من السلع والخدمات القابلة للتصدير، وذلك بافتراض وجود مرونة في الطلب حسب السعر.

2-الإصلاحات المالية والضريبية والجمركية:

-الإصلاحات المالية: تجسدت في قانون النقد والقرض 10-90 والذي تضمن مواد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لا سيما ما تعلق منها بالتصدير(محمد بن ساحة ، 2011، صفحة 103) ومع القانون رقم 02-90 في المادة 07 التي نصت على أنه يسمح للمصدر التّصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة، من خلال عملية تصدير المنتجات خارج قطاع المحروقات، ومنذ سنة 1994أصبح يمكن للمصدرين تسجيل 50بالمئة من صادراتهم ومن منتجاتهم المنجمية.(حمشة،2013،صفحة97)

الإصلاحات الضريبية: تعد الضرائب عنصرا مهما في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال الاعفاء التام للمؤسسات المصدرة اعفاء كليا أو جزئيا من دفع الضرائب مثلا الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA لجميع عمليات البيع والتصنيع التي تتعلق بالبضائع المصنعة، ووكذا الإعفاء من الضريبة على ربح الشركات لفترة تتراوح بين 3 و 5سنوات.

-الإصلاحات الجمركية: تمثلت في العديد من الأنظمة منها نظام التصدير المؤقت، ونظام القبول المؤقت، وكذا نظام إعادة التموين بالإعفاء، نظام المستودع الجمركي .(بن جلول2009صفحة109)

المطلب الثالث : حوافز التصدير في الجزائر

تُعتبر حوافز التصدير بالغة الأهمية في مجال تشجيع الصادرات الفلاحية، حيث إنها تضم مجموعة متكاملة من الإجراءات التي تهدف إلى رفع مستوى التصدير في مجالات عديدة، من بينها الجوانب الضريبية، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وضمان الصادرات، بالإضافة إلى دعم عمليات التصدير والنقل وغيرها من التدابير التي تتخذها الدولة بغرض زيادة ربحية نشاط التصدير. ومن أهم هذه الحوافز نذكر: (سياح، 2017، ص.)

1. **الجانب التمويلي :**تقوم عديد الدول بتقديم التسهيلات والخدمات التمويلية للمؤسسات، سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الصعبة، كما تقدم لها قروضًا بمعدلات فائدة بسيطة من طرف الدولة قبل وبعد شحن السلع، أو من خلال

إنشاء ما يُعرف بـــ "شباك المصدر" في البنوك التجارية، الذي يهدف إلى السماح للمؤسسات ببلوغ الأسواق الخارجية ومنافسة المنتجات الدولية الأخرى.

2. **جانب التأمين :**بغرض تعويض المخاطر التي قد تواجه المصدرين أثناء العملية التصديرية والتي لا يشملها التأمين التقليدي، تقوم الدولة بإنشاء نظام لتأمين الصادرات يُعرف بنظام "تأمين القرض عند التصدير". تشرف على هذا النظام مؤسسات متخصصة، مثل الهيئة الإيطالية لتأمين القرض عند التصدير، والشركة المصرية لضمان الصادرات، والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات. ويهدف هذا النظام إلى تأمين المؤسسات المصدرة من المخاطر السياسية والتجارية والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف والبحث عن أسواق جديدة.

3. **السياسة الضريبية :**يُمنح تخفيض ضريبي على دخول السلع الموجهة للتصدير، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج، وتتمتع هذه السلع بميزة تنافسية في الأسواق الدولية. فعلى سبيل المثال، في اليابان تم وضع نظام ضريبي يتمثل في "احتياطي تنمية الأسواق الخارجية" لبعض السلع الموجهة للتصدير، مع معاملة بعض النفقات في الخارج معاملة الخسائر.

4. **جانب النقل والتوزيع :**هناك دول تقدم مساعدات للمؤسسات المصدرة في مجال النقل والتوزيع، والمشاركة في المعارض الدولية، وقد تفوق نسبة هذه المساعدات 50% من التكلفة الكلية، مما يجعل منتجات المؤسسات المصدرة تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها الأسواق الدولية. وعادة ما تقوم الدولة بإنشاء صناديق لتنمية الصادرات تقدم دعمًا مباشراً للمؤسسات المصدرة.

5. **الإطار المؤسساتي :**من أجل النهوض بالصادرات، تعتمد بعض الدول على تأسيس مكاتب مخصصة بالتجارة الخارجية، تُعنى بالترويج للصادرات من خلال دراسة الأسواق الخارجية والمشاركة في المعارض الدولية، دعمًا لمنافسة المنتجات الوطنية في السوق الدولية.

6. **نظام فحص السلع المصدرة لضمان الجودة :**تم وضع أنظمة خاصة في العديد من الدول (مثل اليابان) للحفاظ على سمعة المنتوج الوطني في الأسواق الخارجية، وذلك عبر تطبيق المواصفات القياسية الصارمة التي تُحدَّد من قبل وكالات فحص الجودة، مع إدراج نظام صارم للمراقبة.

كما وضعت الجزائر جهازًا متكاملاً لتشجيع الصادرات، يضم مجموعة من الآليات الخاصة بدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافةً إلى تسهيلات أخرى تستند أساسًا إلى إجراءات ذات مرونة كبيرة.

المبحث الثالث : هياكل دعم الصادرات خارج المحروقات :

المطلب الاول : الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية

قامت السلطات العمومية منذ أكثر من عشر سنوات بوضع ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر من أولوياتها، حيث قامت باتخاذ إجراءات تأطيرية الهدف منها ترقية الإنتاج الوطني لمستوى الأسواق الخارجية.

و يعتبر تأسيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174 ، المؤرخ 12 جوان 2004، من أجل سياسة توسيع المبادلات التجارية و الاندماج الدولي ، بالإضافة الى انه يعد بمثابة دعم للصادرات خارج المحروقات. و قد تم وضع الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة.

تتولى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ألجكس" مجموعة من المهام، كما ورد في موقعها الرسمي (www.algex.dz)، وتتمثل أبرز مسؤولياتها فيما يلي:

- المشاركة في إعداد استراتيجية شاملة لترقية التجارة الخارجية، والعمل على تنفيذها بعد الموافقة عليها من قبل الجهات المختصة؛
- إدارة وتسيير الوسائل والآليات المخصصة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لفائدة المؤسسات المصدرة؛
- القيام بتحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية معمقة، سواء شاملة أو قطاعية، حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقرير سنوي تقييمي حول سياسة التصدير والبرامج المعتمدة في هذا المجال؛
- تطوير منظومات معلوماتية وإحصائية قطاعية وشاملة، تتعلق بإمكانيات التصدير الوطنية والأسواق الخارجية؛
- إنشاء منظومة يقظة تجارية لمتابعة تطورات الأسواق الدولية وانعكاساتها على المبادلات التجارية الجزائرية؛

- تصميم وإعداد وإصدار منشورات متخصصة وتقارير دورية تتعلق بالتجارة الدولية؛
- مرافقة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وتأطير مشاركتهم في الفعاليات الاقتصادية والمعارض والصالونات التخصصية المنظمة خارج البلاد؛
- تقديم الدعم للمؤسسات من أجل تطوير أدوات الاتصال والترويج الخاصة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- تحديد معايير منح الجوائز والأوسمة التقديرية لأفضل المصدرين؛
- كما يمكن للوكالة أن تمارس أنشطة مدفوعة الأجر تتعلق بالتكوين وتلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية، إلى جانب تقديم المساعدة والخبرة للمؤسسات والإدارات ذات الصلة باختصاصها، وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي لسنة 2004.

ومن جهة أخرى، تختص وكالة أيضًا بالمهام التالية:

- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالواردات والصادرات، إلى جانب إعداد بطاقية وطنية للمتعاملين الناشطين في مجال التجارة الخارجية؛
- متابعة التطورات الاقتصادية عبر رصد الوضعيات الظرفية السائدة في السوق الدولية، لاسيما ما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية للتجارة الخارجية الجزائرية؛
- تقديم مقترحات تتعلق بآليات متابعة الواردات وتنظيمها؛
- تنشيط إجراءات التكوين والإعلام، وتوفير الدعم اللازم لفائدة المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين من أجل تنظيم عمليات الاستيراد؛
- كما تتوفر الوكالة على كل البيانات اللازمة لمعالجة وتحليل المعلومات الاقتصادية، من خلال استخدام وسائل مختلفة، بما في ذلك الربط المباشر والسري بقواعد البيانات الإحصائية التابعة للمركز الوطني للإعلام الإحصائي والجمركي (CNIS)التابع لإدارة الجمارك، وفقًا للمرسوم التنفيذي لسنة 2008.

- **المطلب 2 : الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة**

لمحة تاريخية عن غرف التجارة والصناعة الجزائرية من 1830 إلى 1962

تم إنشاء غرف التجارة والصناعة في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وكانت إدارتها تخضع بشكل رئيسي للمعمرين بهدف خدمة المصالح الاقتصادية للدولة الاستعمارية. ومع مرور الوقت، تمكنت هذه الغرف من تكوين ثروة معتبرة، حيث حازت على امتيازات وأملاك متعددة.

فقد استفادت الغرف من امتيازات خاصة تتعلق بالموانئ والمطارات، إذ ساهمت مثلًا غرفة التجارة والصناعة بالجزائر في توسعة ميناء العاصمة. كما كانت تسيّر فضاءات مخصصة لتنظيم الفعاليات الاقتصادية، إلى جانب امتلاكها لمخازن عبور مخصصة للبضائع.

وعلى مستوى الأملاك، امتلكت الغرف عقارات وأصولًا منقولة، منها القصر القنصلي، بورصة الجزائر، بالإضافة إلى مقرات عدد من البنوك وشركات التأمين. كما أنشأت مؤسسات تكوينية مثل المدارس التجارية، ومدارس الخياطة، ومدرسة خاصة بتقنيات التبريد.

من جهة أخرى، كانت هذه الغرف تملك مساهمات عقارية ومالية في شركات مختلفة، من بينها شركة الخطوط الجوية الفرنسية .(Air France) كما أوكلت إليها بعض المهام السيادية، مثل تسيير السجل التجاري ومنح شهادات الجودة.

في الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية 1976، وبفعل الخيارات السياسية والاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، بدأت مهام غرف التجارة والصناعة تتقلص تدريجيًا، وتم تحويل جزء من ممتلكاتها إلى مؤسسات عمومية حديثة على غرارComex :، Ofalac، Sonatraq، ONPو.ENIC

ومن بين التحولات البارزة في تلك المرحلة، إنشاء معرض الجزائر في عام 1962، بترخيص من إدارة الدومين، وبتمويل من قرض صيني، قامت الحكومة الصينية لاحقًا بسداده بالكامل. وقد أدى ذلك إلى تأسيس الديوان الوطني للمعارض والتصدير، الذي تطور فيما بعد إلى ما يعرف اليوم بالشركة الوطنية للمعارض والتصدير.

وخلال بداية السبعينات، انحصر دور الغرف بشكل أساسي في تقديم المعلومات التجارية وتنظيم التكوين المهني في مجالات مثل الخياطة، الحلاقة، المحاسبة، والاختزال على الآلة الكاتبة، إلى أن تم حل معظم هذه الغرف نهائيًا سنة 1976.

في عام 1980، شهدت الجزائر تأسيس الغرفة الوطنية للتجارة إلى جانب غرف التجارة والصناعة، وذلك في شكل مؤسسات عمومية ذات طابع إداري. جاء هذا التوجه ضمن استراتيجية الدولة الرامية إلى إشراك القطاع الخاص في مسار تنمية الاقتصاد الوطني. وقد تم تمويل هذه الغرف بالكامل من ميزانية الدولة على المستوى المحلي، كما تم إسناد مهامها إلى مجلس توجيه يضمن سير نشاطاتها. وقد تم تأطير هذا الإنشاء بموجب المرسوم رقم 80-47 الصادر بتاريخ 23 فيفري 1980، والذي نص على إنشاء غرف تجارية على مستوى كل ولاية.

في سنة 1987، عرفت هذه الغرف تحوّلًا هيكليًا مهمًا، تمثل في انتقالها من مؤسسة إدارية إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، في إطار إعادة تنظيم شامل يرمي إلى تطوير دورها الاقتصادي. ومن بين أبرز التغييرات التي ميزت هذه المرحلة، إشراك المؤسسات الاقتصادية في الأنشطة التي تشرف عليها الغرف، وتطبيق نظام تسيير مستوحى من نموذج الشركات. كما تم تقسيم المتعاملين الاقتصاديين إلى أقسام مهنية حسب نشاطهم، وتم إنشاء مجلس إدارة يضم ممثلين عن رؤساء المؤسسات الاقتصادية. وقد تم تأطير هذه الإصلاحات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87-171 المؤرخ في 1 أوت 1987.

وفي سنة 1996، تم استحداث "الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة" لتخلف "الغرفة الوطنية للتجارة"، وجاء ذلك في إطار عملية إعادة هيكلة أوسع تهدف إلى تحديث النظام الاقتصادي الوطني. وقد رافق هذا التحول جملة من الإصلاحات المهمة، شملت تقليص عدد غرف التجارة والصناعة من 48 غرفة، أي واحدة في كل ولاية، إلى 20 غرفة فقط، وذلك بهدف تحقيق فعالية أكبر في التنظيم والتسيير. كما تم تحويل بعض المهام التقليدية للبعثات القنصلية إلى الغرفة الجديدة، واعتماد مبدأ الانتساب التلقائي للمتعاملين الاقتصاديين. واعتمدت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة تنظيمًا هرميًا جديدًا يضم الجمعية العامة، المجلس، واللجان المتخصصة.

. **التقنيـــــــــــــة :**

- تمويل مشترك (موارد خاصة ، الضرائب ، الاعانات و الاشتراكات) (المرسوم 96-94 المؤرخ في 03 مارس 1996).

سنة 2000 : إعادة شروط الاستحقاق

- المرسوم التنفيذي رقم 2000- 312 المؤرخ في 14 أكتوبر2000.

- توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة في مجال التكوين (المادة2 من المرسوم 2000-312) إطلاق التكوينات

- الأولية : تكوين ما بعد التدريج المتخصص، الشراكة...

- إصدار قرار وزاري مشترك.

- مرسوم تنفيذي رقم 2000-312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000.

سنة 2010 : تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة على اثر الانتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات و تطلعات المتعاملين الاقتصاديين و لا سيما السعي على تقربهم وربطهم بغرفتهم.

بموجب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-319 مؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق 21 ديسمبر سنة 2010 , المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 , المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة , انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة سنة 2010 من أكثر من 400 عضو إلى 219 عضو كما انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة من 55 عضو إلى 19عضو.

المطلب 3 : الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير

تُعدّ الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير "صافكس" مؤسسة اقتصادية عمومية، تُدار كشركة ذات أسهم. وقد نشأت هذه المؤسسة نتيجة لتحويل النشاط الاجتماعي وتغيير اسم "الديوان الوطني للمعارض – أونافكس"، الذي تم تأسيسه سنة 1971.

يقع المقر الرئيسي لصافكس في قصر المعارض، الذي يُعتبر من ممتلكات الشركة، ويتميّز بموقعه الاستراتيجي على بُعد 3 كيلومترات فقط من مطار الجزائر الدولي، و10 كيلومترات من وسط العاصمة.

في إطار مهامها الرسمية، تنشط صافكس في المجالات التالية:

- تنظيم المعارض العامة والمتخصصة على المستويات الدولية والوطنية والجهوية والمحلية؛
- تنظيم معارض خاصة خارج الوطن؛
- دعم المتعاملين الاقتصاديين في مجالات ترقية التجارة الخارجية، وذلك من خلال توفير فضاءات عرض احترافية وخدمات لوجستية وتقنية ملائمة).المصدر: وزارة التجارة الجزائرية(commerce.gov.dz –

تضطلع الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير "صافكس" بعدة مهام إعلامية وترويجية في إطار دعم التجارة الخارجية، من بينها:

- توفير المعلومات المتعلقة بالقوانين والتنظيمات الخاصة بالمجال التجاري؛
- عرض فرص التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب؛
- تقديم خدمات الإعلام الاقتصادي والتجاري لفائدة المتعاملين؛
- تعزيز التقارب وتسهيل التواصل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ونظرائهم الأجانب؛
- شرح وتوضيح القوانين والإجراءات المتعلقة بالتصدير؛
- إصدار مجلات ونشرات إعلامية ذات طابع اقتصادي وتجاري؛
- تنظيم لقاءات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة في مختلف المواضيع التجارية؛
- إدارة واستغلال جميع منشآت قصر المعارض بطريقة فعّالة.

-المطلب الرابع: الهياكل الأخرى المساعدة والمدعمة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تُعد هذه الهياكل المرافقة عاملًا إضافيًا مهمًا يدعم الجهود الوطنية الهادفة إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه هذا المجال. ومن أبرز هذه الهياكل نذكر ما يلي:

(سيدر وجكتوني، 2015، صفحة 42)

●الجمعية الوطنية لترقية الصادرات:(APEX)

تم تأسيس هذه الجمعية في سبتمبر من عام 1999 بالعاصمة، بمبادرة من مجموعة من الصناعيين والمسيرين والمتعاملين الاقتصاديين، إلى جانب إطارات وخبراء ينشطون في مؤسسات جزائرية تهتم بدعم وتطوير الصادرات خارج المحروقات. وتضم الجمعية فرعًا خاصًا مكلفًا بالتفكير والعمل حول مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وتسعى إلى تحسين تنظيم وتوثيق المعلومات المتعلقة بالقوانين والإجراءات الخاصة بالولوج إلى الأسواق الخارجية، مما يجعل منها أداة فعالة لتعزيز المبادرات التصديرية الجزائرية.

●الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين:(ANEXAL)

أُنشئت هذه الجمعية بتاريخ 10 جوان 2001 استنادًا إلى الأمر 90-31 الصادر في 24 ديسمبر 1990، وهي تهدف إلى خدمة كل المصدرين، سواء من القطاع العمومي أو الخاص. ومع مرور الوقت، تطورت الجمعية لتضم حوالي 110 مصدرًا من أصل 600 مؤسسة مصدّرة على المستوى الوطني. وتتمثل مهامها الأساسية في:

- توحيد جهود المصدرين الجزائريين تحت إطار موحد.
- الدفاع عن مصالح أعضائها ماديًا ومعنويًا.
- تحديد الإشكالات الميدانية ورفعها إلى السلطات العمومية المختصة في إطار من التشاور، بغرض إيجاد حلول مناسبة في الوقت المناسب.

وعلى الصعيد الوطني، نجحت الجمعية في:

- جمع المعلومات الاقتصادية بالتنسيق مع كل من الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة(CACI) ، والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(ALGEX) ، والبنوك، والممثلين التجاريين للسفارات، والمركز الوطني للإحصاء.(CNIS)
- متابعة ملفات تعويض المصدرين عبر الصندوق الخاص بدعم الصادرات.
- المشاركة في ملتقيات وأيام دراسية تنظمها الهيئات العمومية المختلفة.

أما دوليًا، فقد استطاعت الجمعية أن تكتسب شهرة واسعة، وأصبحت تمثل أحد أبرز الممثلين للمصدرين الجزائريين في المحافل الاقتصادية الدولية.

●نادي المصدرين الجزائريين:(CEA)

يُعد هذا النادي جمعية وطنية غير مالية، تأسس في 30 ديسمبر 1989 بمبادرة مشتركة بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، ويهدف إلى:

- تبادل المعلومات العلمية، التقنية، والعملية بين الأعضاء.
- خلق فضاءات للّقاء والتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين.
- مناقشة كافة القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية.
- الدفاع عن مصالح المصدرين.
- تشجيع التعاون بين الأعضاء المنخرطين في النادي.

وقد حدّد النادي أهدافًا قصيرة، متوسطة، وطويلة المدى، تتمثل أساسًا في:

- توفير القوانين والتنظيمات الخاصة بالتجارة الخارجية للمصدرين.
- تقديم اقتراحات بناءة للسلطات العمومية حول سبل تطوير وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

●المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات:

تم تأسيس هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 جوان 2004، ويُعهد إليه بمهام متعددة، أهمها:

- المساهمة في وضع الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بتطوير الصادرات.
- اقتراح برامج وإجراءات عملية من شأنها تشجيع وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

●الصندوق الخاص بترقية الصادرات:(FSPE)

أُنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996، ويُعد آلية تمويل موجهة لدعم المصدرين الجزائريين من خلال تمويل مختلف الأنشطة الترويجية والتسويقية التي تُساعد على فتح أسواق خارجية جديدة للمنتجات الوطنية.

كما تقدم الدولة إعانات مالية عبر **الصندوق الخاص لترقية الصادرات**، لفائدة كل شركة مقيمة تنشط في إنتاج الثروات أو تقديم الخدمات، إضافة إلى كل تاجر مسجّل بصفة قانونية في السجل التجاري ويمارس نشاط التصدير. ويتم تحديد قيمة هذه الإعانات تحت إشراف وزارة التجارة، وفقًا لنسب محددة مسبقًا، وبحسب الموارد المالية المتوفرة.

وتشمل هذه الإعانات خمسة مجالات رئيسية، هي:

- التكاليف المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية.
- تغطية جزئية لمصاريف المشاركة في المعارض الدولية.
- جزء من نفقات تحليل الأسواق الخارجية.
- مصاريف النقل الدولي للبضائع المعدّة للتصدير من الموانئ الجزائرية.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المنتجات وفق متطلبات الأسواق الخارجية.

خلاصة الفصل:

إن توجه الدولة الجزائرية نحو تعزيز الصادرات مرتبط أساسًا بتوفر المنتجات الفلاحية من جهة، وبنوعيتها وجودتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية المنتظرة من ولوج هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية. وتُعتبر عملية التصدير وسيلة فعالة للتعريف بالمنتجات الوطنية، وتعزيز قدرتها التنافسية في مواجهة المنتجات الأجنبية، ومن ثم تمكين الجزائر من كسب موطئ قدم في الأسواق الدولية.

وتُعد الدعم الحكومي أحد العوامل الأساسية المحفزة للمؤسسات المُصدرة، سواء من خلال الإعفاءات الجبائية، أو عبر توفير وسائل النقل والتصدير. ولإنجاح هذه السياسة، بات من الضروري البحث عن أنجع الاستراتيجيات التجارية الكفيلة باختراق الأسواق الخارجية.

ونظرًا للوضع الاقتصادي الحالي، أصبح من الملحّ إيجاد بدائل جديدة لمداخيل الدولة، وتُعد الفلاحة من بين القطاعات الواعدة التي بإمكانها تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. ومن هنا، تظهر أهمية تطوير وترقية الصادرات الفلاحية، بهدف التقليل من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي.

الفصل الثاني

القطاع الفلاحي في الجزائر
بين الواقع والمأمول

تمهيد:

تُحدَّد قوة اقتصاديات البلدان بأهمية وقدرات قطاعاتها المختلفة، وتختلف مكانة هذه القطاعات داخل البلد الواحد باختلاف الإمكانيات التي يمتلكها كل قطاع، والتي يمكن أن تؤهله للعب دور الريادة في الاقتصاد الوطني. غير أن الحديث عن حجم الإمكانات بشكل مطلق لا يكفي، بل يجب تحليل هذه الإمكانات ومعرفة حجمها النظري والفعلي، ومدى استغلالها، والطرق والسياسات المتبعة لتطويرها.

وفي هذا الإطار، أولت الجزائر، كغيرها من البلدان، اهتمامًا كبيرًا بالقطاع الفلاحي، من خلال السياسات والبرامج المتعددة التي وُضعت في مجال التنمية الزراعية، والتي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، والرفع من مستوى الإنتاج الفلاحي، وذلك ضمن مسعى شامل لدعم هذا القطاع لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وآفاقه المستقبلية، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الاول : الاطار النظري للقطاع الفلاحي.

المبحث الثاني : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثالث : استراتيجيات وآليات دعم القطاع الزراعي.

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الفلاحي

يُعد القطاع الفلاحي ركيزة أساسية في مسار التنمية، إذ بات التقدم الاقتصادي اليومي مرتبطًا بشكل وثيق بمستوى تطور الزراعة. وتُسهم هذه الأخيرة بشكل فعّال في توفير فرص العمل، ليس فقط داخل المجال الزراعي نفسه، بل كذلك في القطاعات الأخرى التي تجمعها به علاقات تشابك وتداخل. كما يُعد هذا القطاع أحد العوامل الجوهرية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، سواء داخل المجتمعات التقليدية أو الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم الزراعة

تُعتبر الزراعة أو الفلاحة من أقدم الأنشطة التي مارسها الإنسان منذ نشوء الحضارات على وجه الأرض. ومن الواضح أن الزراعة كانت إحدى الوسائل الأساسية التي مكنت الإنسان من الاستفادة من بيئته المحيطة لتأمين معيشته وكسب رزقه.

المفهوم الضيق للزراعة:

تُشتق كلمة "زراعة" في أصلها اللغوي من كلمتين هما "AGRI" :وتعني التربة أو الحقل، و "CULTURE"وتعني العناية أو الرعاية. وبهذا يكون مصطلح "AGRICULTURE" دالاً على مفهوم رعاية الأرض أو العناية بالحقل. (الزعبي، 2006، ص 73)

تعريف الفلاحة:

الفلاحة هي مجموعة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية لإنتاج الغذاء والمواد الأولية، وتشمل زراعة النباتات وتربية الحيوانات. تهدف الفلاحة إلى توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، والمساهمة في الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا في المناطق الريفية. (منظمة الأغذية والزراعة)، www.fao.org

1- المفهوم الواسع للزراعة:

في السياق الحديث، لم يعد المفهوم الزراعي مقتصرًا فقط على الاعتناء بالتربة أو الحرث، بل توسع ليشمل مجموعة من النشاطات المتنوعة التي يمارسها المزارع بهدف تطوير إنتاجه وتنظيم عمله.

التعريف الأول:

الزراعة هي "علم وفن فلاحة الأرض"، كما تُعرف بأنها "علم وفن ومهنة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ضمن وحدات إنتاجية بهدف إنتاج محاصيل نباتية وحيوانية، وغالبًا ما يُنظر إليها كطريقة حياة". (العارف، الاقتصاد الزراعي، 2009، ص 81)

التعريف الثاني:

الزراعة تُعرف بأنها: "كل جهد يهدف إلى إخضاع قوى الطبيعة والسيطرة عليها من أجل إنتاج النباتات والحيوانات الضرورية لتلبية حاجات الإنسان". (العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، 2010، ص 43)

التعريف الثالث:

الزراعة تشمل "كافة الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون المقيمون على الأرض، والرامية إلى تطوير الإنتاج وتحسين نمو النبات والحيوان، سعياً لتوفير الاحتياجات البشرية من منتجات زراعية نباتية أو حيوانية". (شافعي وآخرون، 1986، ص 74)

وعلى الرغم من تنوع التعريفات وتعدد وجهات النظر بشأن معنى الزراعة، فإن القاسم المشترك بينها جميعًا هو اعتبار الزراعة وسيلة لإنتاج الغذاء والأعلاف ومنتجات الألبان وسلع أخرى، يتم الحصول عليها من خلال الاستغلال المنظم للتربة والنبات والحيوان.

المطلب الثاني: المنتجات الزراعية :

المنتجات الزراعية هي كافة المواد الناتجة عن الأنشطة الفلاحية، وتشمل **الزراعة وتربية الحيوانات،** وتُعدّ مصدرًا أساسيًا للغذاء والمواد الأولية للصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها.

أقسام المنتجات الزراعية

تنقسم المنتجات الزراعية إلى منتجات نباتية ومنتجات حيوانية، وكل منهما يشمل عدة أصناف تخدم حاجيات الإنسان الأساسية (الغذاء، اللباس، الدواء...).

أولًا :المنتجات النباتية (الزراعية)

هي المنتجات التي يتم الحصول عليها من زراعة الأرض وتشمل عدة مجموعات:

1. الحبوب:(Céréales)

- تستخدم في الغذاء الأساسي للإنسان والحيوان.
- أمثلة :القمح، الشعير، الذرة، الأرز، الدخن.
- تدخل في صناعة الخبز والمعجنات والعلف الحيواني.

2. الخضروات:(Légumes)

- منتجات سريعة النمو وتستهلك يوميًا.
- أمثلة :الطماطم، البطاطا، الجزر، البصل، الكوسا، الفلفل، السبانخ.
- غنية بالفيتامينات والمعادن، وتدخل في الوجبات اليومية.

3. الفواكه:(Fruits)

- منتجات موسمية لها أهمية تجارية وغذائية كبيرة.
- أمثلة :التفاح، البرتقال، العنب، الرمان، الموز، المشمش، التمر، الفراولة.
- تستهلك طازجة أو تُستخدم في الصناعات التحويلية (عصائر، مربّى...).

4. الزراعات الصناعية:(Cultures industrielles)

- تستعمل في الصناعة أكثر من الاستهلاك المباشر.
- أمثلة :القطن (للنسيج)، قصب السكر والشمندر السكري (للسكر)، التبغ، عباد الشمس وفول الصويا (للزيوت)

5. الأعلاف:(Fourrages)

- تُزرع خصيصًا لتغذية الحيوانات.
- أمثلة :البرسيم، الذرة العلفية، الشعير العلفي.

ثانيًا :المنتجات الحيوانية

هي الناتجة عن تربية الحيوانات والدواجن والنحل، وتشمل:

1. اللحوم:(Viandes)

- مصدر أساسي للبروتين الحيواني.
- أنواعها :لحوم الأبقار، الأغنام، الماعز، الدواجن (الدجاج، الديك الرومي)، الإبل.

2. الحليب ومشتقاته:(Lait et dérivés)

- الحليب كمادة خام يُحوَّل إلى :جبن، زبدة، لبن، قشطة، مسحوق حليب.
- مصدره :الأبقار، الأغنام، الماعز.

3. البيض والعسل:

- البيض :مصدر غني بالبروتين، من الدواجن.
- العسل :ناتج عن تربية النحل، له قيمة غذائية ودوائية كبيرة.

4. الصوف والجلود:

- تُستخدم في الصناعات النسيجية والجلدية.
- الصوف :من الأغنام.
- الجلود :من الأبقار والأغنام والماعز.

5. الأسماك وتربية الأحياء المائية (اختياري في بعض الدول)

- تُعد جزءًا متكاملًا في بعض السياسات الفلاحية الحديثة.
- تربية الأسماك مثل :أسماك المياه العذبة، الجمبري، التروتة.

يتميز الإنتاج الزراعي بالتنوع، نظرا لتعدد المناطق الجغرافية واختلاف طبيعة المناخ والتضاريس عبر التراب الوطني حيث يمكن ابراز تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 من الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2015-2019) الوحدة (ألف طن)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الحبوب	3829,37	3445,16	3478,07	6065,94	5633
الخضر	12785,42	8880,2	8882,46	9464,27	8776
الفواكه	4962,45	4796,74	4942,65	14634,71	5006
التمور	990,38	1029,6	1058,56	10947	1136
الزيتون	420,33	696,43	684,446	860,78	868,8
البقوليات	107,35	77,31	107,21	146,3	146,6
الاعلاف الخضراء	2584,51	4797,64	4063,03	4889,65	3463
الألياف	0,03	0,03	0,08	0,08	0,08
التبغ	8,8	9,84	10,29	10,69	15,16
الزراعة العضوية	766,3	772	772	772	772
الزراعة المحمية	1033,78	1083,96	1205,82	1070,26	1138

المصدر: الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية المجلد 40،2020.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه ،ان انتاج الحبوب في الجزائر قد عرف تذبذبا في السنوات الأولى من فترة الدراسة ففي 2015 بلغ 3829.37 الف طن لينخفض بعدها مسجلا ما يعادل 3445.16 الف طن وذلك عام 2016 ليرتفع عام 2018 الى ما يقدر 6065.94 الف طن كأعلى قيمة له خلال سنوات هذه الفترة ، في حين شهد انتاج الخضر تراجعا ملحوظا ففي عام 2015 بلغ الإنتاج ما يقدر بـــ: 12785.42 الف طن كأعلى قيمة بينما سجلت اقل قيمة في 2019 بقيمة 8775.91 الف طن .

اما بالنسبة لشعبة التمور والزيتون فقد عرفا تزايدا مستمرا مسجلين اعلى قيمة لهما 2019 بقيمة 8775.91 الف طن و868.75الف طن على التوالي، في حين شهدت الفواكه تذبذبا في انتاجها في السنوات الأولى ، لترتفع مسجلة اعلى قيمة لها بـــ 14634.71 الف طن عام 2018، كي تشهد انخفاض في العام الموالي تسجل ما يقارب 5006.10 الف طن ،اما فيما يخص انتاج الالياف والزراعة العضوية والزراعة المحمية ثباتا نسبيا مسجلين ما يقدر بـــ 0.08 الف طن، 772 الف طن و1205.82الف طن في عام 2017،2019،2019 على التوالي كأعلى قيمة لهم ،فيما عرف انتاج شعبة الاعلاف

الخضراء تزايدا من 2584.51 الف طن عام 2015 الى ما قيمته 4889.65 الف طن عام 2018 ليتراجع في العام الموالي اذ بلغ 3462.95 الف طن .

بينما تم ملاحظة تزايدا مستمرا في كل من انتاج البقوليات والتبغ مسجلين بذلك اعلى قيمة لهما في عام 2019 اذ بلغت 146.56 الف طن و15.16 الف طن على التوالي .

وحسب الديوان الوطني للإحصاء سنة 2023:

– **الحبوب:** إن انتاج الحبوب سنة 2023 بلغ 30 مليون قنطار، و تم تحقيق متوسط إنتاج يتراوح بين 50 إلى 60 قنطارا للهكتار في الولايات الجنوبية مع بلوغ ذروة بـــ85 قنطارا للهكتار.

كما أن 13 بالمائة من مساحات الحبوب في الشمال تم تأمينها بفضل الري التكميلي وذلك ‘‘رغم فترة الجفاف.’’

– **الخضروات:** بلغ إجمالا انتاج الخضروات 156 مليون قنطار في 2023، من بينها ما يزيد عن 42 مليون قنطار من البطاطا، وسجل الإنتاج زيادة تتراوح بين 3 بالمائة و5 بالمائة بالنسبة لأهم المنتجات لاسيما البصل والبطاطا بما يسمح بتغطية كافة احتياجات السوق من الخضر والفواكه، باستثناء الفواكه الاستوائية، وبالتالي تفادي الحاجة إلى الاستيراد.

أما من حيث الأنواع ذات النواة والبذور والمقاومة للجفاف، فقد سجل الإنتاج تطورا عن سنة 2022 بأزيد من 7 بالمائة لتصل 17.3 مليون قنطار. وفيما يخص زراعة النخيل، فقد سجل إنتاج التمور زيادة بأكثر من 26 بالمائة، لتصل إلى 13.6 مليون قنطار.

إن الإنتاج في شعبة اللحوم البيضاء 5.4 مليون قنطار، وفي شعبة اللحوم الحمراء 4.8 مليون قنطار، إلى جانب انتاج 5.63 مليار بيضة، و3.25 مليار لتر حليب طازج.

وتم تحقيق هذه النتائج بفضل حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن مخطط عملها –حسب البيان– وعلى رأسها رفع المساحة المسقية الإجمالية من 1.47 مليون هكتار سنة 2022 إلى 1.49 مليون

هكتار في 2023 في حين ارتفعت المساحة المسقية من الحبوب إلى 344 ألف هكتار منها 217 ألف بواسطة الري المتكامل.

المطلب الثالث: أهمية وخصائص القطاع الفلاحي في الجزائر

أولًا: أهمية القطاع الفلاحي

يحظى القطاع الزراعي بمكانة محورية لما له من أدوار متعددة، نذكر منها:

- يُعد هذا القطاع النشاط الرئيسي المسؤول عن توفير المواد الغذائية الأساسية، مثل الحبوب والقمح واللحوم، وبالتالي فهو المصدر الأول الذي يؤمن احتياجات الفرد الغذائية.

- يشكل القطاع الزراعي ملجأً هامًا لاستيعاب اليد العاملة، لا سيما في البلدان النامية، حيث تصل نسبة العاملين فيه إلى أكثر من 51% من إجمالي القوى العاملة على المستوى الوطني، مما يجعله أداة فعالة لامتصاص البطالة، خصوصًا في الدول والمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

- بالإضافة إلى إنتاجه الغذائي، يُسهم هذا القطاع في دعم الصناعة من خلال تزويدها بالمواد الخام الضرورية، مثل المحاصيل المخصصة للتصنيع كالبندورة المعدة للتصدير، والنباتات الطبية والعطرية، واللحوم، وغيرها. إلى جانب ذلك، تعتمد الصناعات الحديثة مثل النسيج، الجلود، والخشب، بشكل كبير على المنتجات الزراعية.

- يساهم القطاع الزراعي كذلك في عملية تكوين رأس المال، وذلك حين يتم تحقيق فائض في الإنتاج يمكن استغلاله في تمويل مشاريع استثمارية أخرى، خصوصًا في مجال التصنيع. (نعمة الله وزكي، ص 31)

ثانيًا: خصائص القطاع الزراعي

يتميز القطاع الزراعي بعدد من السمات التي تفرقه عن بقية القطاعات الاقتصادية، من أبرزها:

- التمركز المكاني للإنتاج :يعتمد كل من النبات والحيوان، باعتبارهما كائنين حيّين، على شروط بيئية محددة تتعلق بنوعية التربة، توفر المياه، وعوامل مناخية معينة، مما يجعل عملية الإنتاج الزراعي ممكنة فقط في مناطق بعينها. وعندما

تكون مواقع الإنتاج بعيدة عن أماكن الاستهلاك، فإن ذلك يستدعي خدمات لوجستية إضافية مثل النقل والتخزين، وهو ما يزيد من طول سلسلة التوزيع ومن تكلفة وصول السلع للمستهلك النهائي. (الزعبي، 2006، ص 42)

- ثبات الموارد الاقتصادية الزراعية :تتصف الموارد الزراعية بقدر من الثبات داخل حدود النشاط الزراعي ذاته. هذا يعني أن هذه الموارد مخصصة بشكل شبه كامل لهذا القطاع، ولا يمكن نقل استخدامها بفعالية إلى قطاعات أخرى من دون تغييرات جوهرية في بنيتها ووظيفتها. فعلى سبيل المثال، الأرض الزراعية تُعد موردًا ثابتًا لا يمكن نقله، ويستلزم استغلالها أن يتم الإنتاج في موقعها الجغرافي ذاته، كما أنه من غير الممكن التوسع فيها. (شلاش، 2012، ص 228)

- الطبيعة الموسمية للإنتاج :نظرًا لاعتماد الزراعة بشكل مباشر على المناخ، فإن الإنتاج الزراعي لا يكون متاحًا على مدار العام. وبدلًا من ذلك، تتركز فترات الإنتاج في مواسم محددة، مما يؤدي إلى وفرة مؤقتة في المنتجات خلال تلك الفترات.

- تعرض القطاع لمخاطر عالية :الزراعة تُعد من بين أكثر القطاعات تأثرًا بالعوامل الطبيعية غير المتوقعة، مثل الجفاف، الفيضانات، البَرَد، تقلبات الطقس، وانتشار الأمراض النباتية والحيوانية. على عكس الصناعة، التي يمكن حمايتها بدرجة أكبر من تلك المتغيرات، وتكون أقل عرضة للأوبئة والكوارث البيئية. (غويلة، 2012، ص 14)

- ارتفاع حجم التكاليف الثابتة :يتضمن النشاط الزراعي نسبة عالية من التكاليف الثابتة، التي تبقى قائمة سواء تم تنفيذ الإنتاج أم لا. وتشمل هذه التكاليف معدات الزراعة، الآلات، المباني، والأراضي، والتي تستلزم عمليات صيانة مستمرة يتحملها المنتج في جميع الأحوال.

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي ذا أهمية قصوى في تنمية الاقتصاد الوطني وأحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي وتنويع دخل الدولة.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

يسهم القطاع الفلاحي في الجزائر نهاية 2022 حسب ما جاء في الديوان الوطني للإحصاء أن نسبة 14.7%من الناتج الوطني الخام .فقط 8 مليون هكتار من المساحة الزراعية مستغلة من أصل 44 مليون هكتار أي 18% من المساحة الصالحة للزراعة.

احتياجات الجزائر من القمح تقدر بـــ: 9مليون طن سنويا بينما تنتج الجزائر 4.5 مليون طن اي 50 % من الاحتياجات.

متوسط انتاج القمح في الجزائر اقل من 35 قنطار في الهكتار مع انه من الممكن تحقيق اكثر من 60 قنطار في الهكتار باستعمال التكنلوجيا الحديثة.

الإنتاج الفلاحي سجل زيادة بـــــ: 1000 مليار دينار اي ما يعادل الانتقال من 25 مليار دولار الى 35 مليار دولار.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فهي تشكل 26% من الدخل الزراعي وتحتل الجزائر المركز الثاني افريقيا بعد السودان بـــ:10.5% ومن ثروة الأغنام 14.1%في الوطن العربي.

يبلغ تعداد القطيع الوطني 28 مليون رأس ماشية بكل أنواعها نهاية 2022 بـــ: 17 مليون رأس غنم و 05 مليون رأس ماعز و2.5 مليون رأس من الأبقار50 ألف رأس خيل و434 ألف رأس ابل منها 250 الف ناقة.

المطلب الثاني: السياسات المنتهجة لترقية القطاع الزراعي

إن تتبع المراحل المتعاقبة التي مر بها تطور القطاع الفلاحي والريفي منذ نيل الجزائر لاستقلالها يُعد مدخلًا أساسيًا لفهم المسارات التي سلكها هذا القطاع، وكذلك لتقدير عمق الإصلاحات التي تم اعتمادها عبر مختلف الحقب، والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تلبية احتياجات السكان وتحقيق الأمن الغذائي الوطني. ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب التنمية الفلاحية

والريفية التي عرفها هذا القطاع الحيوي، سنعرض فيما يلي، وبشكل موجز، أبرز التحولات التي ميزت السياسات الفلاحية والريفية منذ مرحلة الاستقلال.

.https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178:

-مرحلة التسيير الذاتي(1964 – 1971)

بعد الاستقلال، واجهت الجزائر وضعًا استثنائيًا نتيجة الرحيل المفاجئ والمكثف للمستعمرين، ما دفع الدولة إلى توجيه تركيزها نحو استغلال الأراضي الزراعية الأكثر إنتاجية وغنى في البلاد. وقد برز خيار التسيير الذاتي كحل اقتصادي ضروري نظرًا لما تمثله هذه الأراضي من قيمة رأسمالية كبيرة. كما أن تبني هذا النمط من التسيير جاء كذلك كالتزام أخلاقي وتاريخي تجاه العمال الجزائريين الذين كانوا يشتغلون سابقًا لدى المعمرين، في إطار من السعي إلى تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.

-الثورة الزراعية(1971 – 1979)

جاءت الثورة الزراعية لتكرس التوجه الاشتراكي للاقتصاد الفلاحي، وذلك من خلال تأميم أكبر الملكيات الخاصة المملوكة من قبل بعض الوطنيين، إضافة إلى الأراضي غير المستغلة. وقد تم فرض نموذج التسيير الجماعي على المستثمرين المستفيدين من عمليات إعادة التوزيع. كما نظّمت الدولة شبكات التموين بالمدخلات، ونظمت كذلك عمليات تحويل وتسويق المنتجات. تميزت هذه المرحلة أيضا بإنشاء العديد من المؤسسات الجديدة التي تُعنى بالبحث العلمي، الإعلام، والإرشاد الزراعي، فضلاً عن توسع كبير في تجهيزات البنية التحتية في المناطق الريفية.

-الإصلاحات الأولى للاقتصاد الفلاحي(1979 – 1999)

خلال هذه المرحلة، بدأت الجزائر في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات تدريجية الطابع. حيث تم إطلاق أولى تجارب تحرير الأسواق، تلاها إعادة هيكلة المزارع الاشتراكية لتتحول إلى مستثمرات جماعية وأخرى فردية. كما شهدت هذه الفترة إدخال نظام "الانتفاع الدائم" من الأراضي الزراعية بموجب القانون 87-19. وفي خطوة تصالحية، أعادت الدولة جزءًا من الأراضي

التي أمّمت خلال الثورة الزراعية إلى ملاكها السابقين، بموجب قانون التوجيه العقاري لعام 1990. كذلك أُعيد تنظيم النظام التعاوني الزراعي الناتج عن الثورة.

وقد أدت هذه التحولات إلى إنشاء الغرف الفلاحية، والقرض التعاضدي الفلاحي، إضافة إلى تفكيك عدد من المؤسسات العمومية التي كانت مختصة في تحويل وتثمين المنتجات الزراعية. كما تميزت الفترة بحل بعض الهيئات مثل الديوان الوطني للتموين الفلاحي وتعاونيات الخدمات، إلى جانب تقليص شبه كلي للدعم الموجه للمدخلات الزراعية وتراجع ملحوظ في الاستثمارات المخصصة للقطاع.

-برنامج الإنعاش الاقتصادي من المنظور الفلاحي(2000 -2019)

تم إدراج الجانب الفلاحي ضمن رؤية شاملة للإنعاش الاقتصادي وضعتها الدولة، هدفها الأساسي تنمية الطلب الداخلي وتوسيع صادرات المنتجات الزراعية، إلى جانب الحفاظ على معدل تشغيل مرتفع داخل القطاع والحد من نزيف الهجرة من الريف نحو المدن. وشمل هذا التوجه جملة من البرامج الاستراتيجية:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001 – 2004)
- البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005 – 2009)
- البرنامج الخماسي الأول لتوطيد النمو(2010 – 2014) ، والذي ركز على التجديد الفلاحي والريفي.
- البرنامج الخماسي الثاني(2015 – 2019) ، الذي تطلب دعمًا أكبر وتكييفًا في آليات التحفيز والمرافقة للاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى تشجيع الشراكات بهدف رفع حجم الإنتاج الوطني وتطوير سلاسل تصدير المنتجات الفلاحية.

التنمية الفلاحية و الريفية (2020-2024)

في إطار التوجهات الحديثة الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز التنمية الريفية، تم اعتماد خارطة طريق للفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، متضمنة في مخطط عمل الحكومة. وقد جاءت هذه الخطة لترسيخ مبدأ اعتبار الزراعة ركيزة

أساسية للنمو الاقتصادي، من خلال وضع بيئة تنظيمية وتشريعية مشجعة، إلى جانب حوافز موجهة للفلاحين والمربين والمستثمرين، بهدف تنمية هذا القطاع الحيوي في مختلف جوانبه ومجالاته.

وتكريسا لمسار التنمية الفلاحية والريفية، واستمرارا للجهود المبذولة والبناء على المكاسب التي حققتها السياسات الزراعية السابقة، فقد تم إعداد هذه الورقة الاستراتيجية استنادًا إلى مجموعة من المحاور الرئيسية، والتي نلخصها كما يلي:

1. توسيع المساحات الزراعية المسقية من أجل تنمية الإنتاج الزراعي.
2. رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية لتحقيق مردودية أكبر.
3. استعمال رشيد للأراضي الزراعية المتوفرة.
4. تطوير المناطق الجبلية من خلال برامج زراعية وريفية موجهة.
5. حماية الغابات وتعزيز دورها البيئي والاقتصادي.
6. تطوير النشاط الزراعي والرعوي في المناطق السهبية.
7. تنمية وتثمين الإمكانيات الزراعية في المناطق الصحراوية.
8. إدماج المعرفة والتكنولوجيا الرقمية في برامج التنمية الزراعية.

وتم تحديد جملة من الأولويات ضمن هذه الخارطة، حيث تم إعداد برنامجين متكاملين، أحدهما قصير المدى، يركز على النهوض بالزراعة الصحراوية عبر توسيع المساحات ذات الإمكانيات الزراعية العالية، وتنمية المحاصيل الصناعية مثل الذرة وفول الصويا والبنجر السكري. كما أُعلن عن تأسيس "الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية" كأداة تنفيذية رئيسية لهذا التوجه.

أما عن المحاور الأساسية التي تم التركيز عليها ضمن أهداف ورقة الطريق التي دخلت فعليًا حيز التنفيذ، فهي ترتكز على جملة من الأسس الاستراتيجية، من أبرزها:

- **تشجيع الاستثمار المنظم**، وتطوير الشعب الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي، لا سيما زراعة الحبوب، إلى جانب ترشيد الإنفاق العمومي، وخفض فاتورة الاستيراد من خلال تثمين المنتجات المحلية وتوسيع قاعدة الزراعات الصناعية والتوجه نحو التصدير.

- **تعزيز إدماج رأس المال الخاص في النشاط الفلاحي**، واعتماد الرقمنة كوسيلة لتحسين الأداء والابتكار، مع دعم المؤسسات الصغيرة، وتحسين دخل سكان الأرياف، وتوفير أطر التأطير المهني والاجتماعي للفلاحين.

- **توسيع الزراعات الصناعية** عبر منظومة تثمين متكاملة، خاصة في مجال إنتاج الزيوت الغذائية ومخلفاتها (مثل الفول السوداني والصويا)، بالإضافة إلى السكر (البنجر السكري) والذرة، باعتبارها سلاسل إنتاج استراتيجية لها تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني.

الإجراءات المستحدثة للنهوض بالقطاع الفلاحي

إن التوجه الجديد للجزائر صوب الاهتمام بقطاع الزراعة وإعادة تأهيله وعصرنته إنما ينم عن إرادة سياسية عازمة على انتهاج حوكمة غذائية يمكن رصد أهم خطواتها في النقاط الآتية: (مولاي، تيغزة،2024، صفحة7)

– قرار تحويل المزارع النموذجية إلى مشاتل للثروة النباتية و الحيوانية كقاطرة للبحث و التطوير فيمجال تسيير المستثمرات الفلاحية.

– دعم المزارع الذكية و تحفيز التسويق الرقمي للمنتوجات الزراعية من خلال رقمنة القطاع.

– إنشاء بنك للبذور في أوت 2022 بإعتباره آلية لحفظ البذور الأصلية الجزائرية و لحماية الموارد الوراثية.

– إستحداث بنك الجينات الذي دخل حيز الخدمة نهاية سنة 2023 .

– إنفتاح الجزائر على التجارب الناجحة إقليميا و عالميا في هذا المجال . حيث أكدت على إلتزامها فيالتعاون المشترك لترقية و تطوير الامن الغذائي العربي خلال القمة العربية المنعقدة في الجزائر أكتوبر2022و التي أدرجت البرنامج الدائم للأمن الغذائي العربي ودعت إلى تسهيل التجارة الزراعية عبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و الإتحاد الجمركي العربي.

-إنشاء سنة 2022 ديوان وطني لشراء كل المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع من خضر و فواكه قابلة للتخزين بهدف تحقيق التوازن في السوق الوطنية و الحفاظ على جهد الفلاح من أجل تأمين المخزون الوطني للمواد الاستهلاكية والتقليل من فاتورة الاستيراد والقضاء على أزمات الندرة وارتفاع الاسعار و المضاربة.

- ترخيص إستيراد معدات العتاد الفلاحي المستعمل و التي تقل عن 7سنوات طبقا للمادة 15من قانون المالية 2023.

-إطلاق البرنامج الوطني لتوسيع قدرات تخزين الحبوب للرفع من الاحتياطي الوطني الذي لا يتجاوز30 % ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 36 صومعة جديدة و إعادة بعث 16 صومعة مجمدة منذ 2016 فضلا عن استحداث 350 مركز تخزين جواري، كل هذا بهدف بلوغ ما يقارب 9ملايين طن أفاق 2025.

-تشجيع المزارعين على العمل بالطرق الحديثة و تطبيق التقنيات العصرية في مجال الزراعة بدعم من وزارة الفلاحة التي قامت نهاية سنة 2022 بالإشراف على عملية نموذجية لإحصاء المساحات ا لمزروعة باستخدام الطائرات بدون طيار (drone) و رسم الخرائط ثلاثية الابعاد.

-رفع أسعار شراء الحبوب بنسبة % 35من قبل الديوان الجزائري المهني للحبوب .بمرسوم تنفيذي رقم 56/22 المؤرخ في فبراير 2022 و دعم أسعار الاسمدة لما يقارب 50% لتخفيف العباء عن المزارعين بعد ارتفاع أسعارها في الاسواق العالمية.

-و تعكس هذه الخطوة التي جاءت تجسيدا للمرسوم التنفيذي رقم 21/432 المؤرخ في نوفمبر 2021 لتحدد شروط و كيفيات منح الاراضي بكل شفافية و في وقت قياسي.

-استعادة 750 ألف هكتار من المساحات الفلاحية غير المستغلة و طرح 85 ألف هكتار أمام المستثمرين حاملي المشاريع في مجال الزراعات الاستراتيجية كمرحلة تمهيدية تلاها طرح 227ألفهكتار موزعة على 40 محيط في 08 ولايات صحراوية (أدرار ، تميمون ، المنيعة ، الاغواط ، ورقلة تقرت ، إليزي ، جانت) و تعتزم الدولة توسيع هذا الوعاء العقاري إلى 500ألف هكتار نهاية 2025. ليبلغ مليون هكتار آفاق 2028و ذلك استجابة للمخطط الاستراتيجي لتنمية إنتاج

الحبوب2028/2023 الذي يهدف إلى توفير كل السبل لتحقيق الاكتفاء الذاتي فضلا عن تجسيد المرسوم التنفيذي رقم 21/432 المؤرخ في نوفمبر 2021 المحدد لشروط و كيفيات منح الاراضي بكل شفافية وفي وقت قياسي.

المطلب الثالث: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر

يُعد القطاع الزراعي في الجزائر من القطاعات الاستراتيجية الحيوية، لما تتمتع به البلاد من إمكانات طبيعية وبشرية متنوعة، تشكل قاعدة أساسية للنهوض بالإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. وتتمثل أبرز هذه الإمكانيات في الموارد الطبيعية التي تتوزع على النحو التالي:

1- الموارد الطبيعية والتضاريسية:

تغطي الجزائر مساحة شاسعة تُقدّر بـــ 2.381.741 كيلومتر مربع، وتتوزع تضاريسها بين منطقتين رئيسيتين:

- *الشمال وما قبل الأطلس الصحراوي:* يضم السهول والهضاب ومرتفعات الأطلس التلي.
- *الجنوب وما بعد الأطلس الصحراوي:* يشمل المناطق الصحراوية الواسعة.

وقد أدى هذا التنوع التضاريسي إلى تباين مناخي واضح، إذ يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ شبه الجاف في الهضاب، والمناخ الصحراوي في الجنوب. ويترتب على هذا التباين تنوع في الغطاء النباتي وفي نوعية المحاصيل الزراعية التي تناسب كل منطقة.

2-الموارد المائية:

يُعتبر الماء عنصراً محورياً في العملية الزراعية، حيث تعتمد الزراعة الحديثة على مدى وفرة الموارد المائية وتوزيعها. وتنقسم الموارد المائية المتوفرة إلى:

- *الأمطار:* تسجل الجزائر معدل تساقطات سنوية يُقدّر بـــ 14.217 مليون متر مكعب، حسب بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2014.

- *الموارد السطحية:* تشمل الأنهار والسدود والمحاجر المائية، ويبلغ عدد السدود حوالي 98 سداً بطاقة تخزين تصل إلى ملياري متر مكعب.

- *الموارد الجوفية:* تقدر بـــ 33 مليار متر مكعب، مع احتياطي ضخم في الصحراء الجزائرية يصل إلى نحو 60 ألف مليار متر مكعب.

- *المياه المعبأة للزراعة:* تُقدّر بـــ 7.13 مليار متر مكعب، منها كميات مخزنة في السدود، إضافة إلى وجود أكثر من 420 بئراً غير مستغل بسبب ضعف التجهيز وارتفاع التكاليف.

3-الموارد الأرضية:

تملك الجزائر رصيداً هاماً من الأراضي الزراعية، يقدّر بـــ 42.499.430 هكتاراً من أصل المساحة الإجمالية للبلاد البالغة 238.174.100 هكتار. وتصنّف هذه الأراضي كما يلي:

- *الأراضي الصالحة للزراعة:* تبلغ حوالي 8.445.490 هكتار، أي ما يعادل 3.5% فقط من المساحة الكلية للبلاد، وتشمل الأراضي المخصصة للحبوب، البقوليات، الزراعات الصناعية، والأشجار المثمرة.

- *المساحة المحصولية:* تقدر بـــ 944.095 هكتار، وتمثل إجمالي المساحة المزروعة سنويًا مضروبة بعدد مرات الزراعة خلال السنة الواحدة. وفي الجزائر، يسود نظام الدورة الزراعية الأحادية، أي زراعة محصول واحد في السنة، خاصة في الحبوب والأشجار المثمرة.

- *الأراضي المسقية:* بلغت نحو 1.056.284 هكتار فقط، رغم جهود الدولة لتوسيع المساحات المسقية من خلال بناء السدود وحفر الآبار، خاصة في المناطق الجنوبية. لكنها تبقى دون المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات المائية والأرضية المتوفرة.

– **الموارد البشرية:** يُعد العنصر البشري الركيزة الأساسية في النشاط الزراعي، باعتباره المحرك الرئيسي لبقية عوامل الإنتاج مثل الأرض، والآلات، والموارد التقنية. فالزراعة، بطبيعتها، تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة، سواء من حيث الكم أو من حيث

الكفاءة والمؤهلات. ولهذا، فإن دعم وتطوير العمالة الزراعية يمثل ضرورة حيوية لضمان تحقيق القطاع الفلاحي لأهدافه التنموية.

يؤدي القطاع الفلاحي دورًا بارزًا في امتصاص البطالة وتوفير فرص العمل، خاصة في المناطق الريفية، حيث يُعد من أكبر مصادر التشغيل في البلاد. ووفقًا لإحصائيات وزارة الفلاحة لسنة 2021، فقد بلغ عدد العمال في هذا القطاع حوالي 2.6 مليون عامل، أي ما يمثل نسبة 20% من إجمالي اليد العاملة الجزائرية. كما ينتشر هؤلاء العمال ضمن حوالي 1.26 مليون مشروع استثماري فلاحي، ما يعكس الاهتمام المتزايد الذي توليه الدولة لهذا القطاع الاستراتيجي.

إن هذا العدد المتنامي من العاملين في المجال الفلاحي يعكس أيضاً توجه الشباب نحو الاستثمار والعمل في الزراعة، مدفوعين بالسياسات التحفيزية والمرافقة التي تعتمدها الدولة. ويُنتظر من هذا التوجه أن يُسهم في إنعاش التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي، إلى جانب كونه أداة فعالة في التخفيف من النزوح نحو المدن والبطالة في الأوساط الريفية.

المبحث الثالث: استراتيجيات واليات دعم القطاع الزراعي

اعتمدت الجزائر عدة برامج تنموية لدعم القطاع الزراعي من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك للأهمية البالغة الذي يلعبها هذا القطاع الاستراتيجي.

المطلب الأول: أساليب واهداف الدعم الحكومي

يُقسم الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي إلى نوعين رئيسيين :الدعم المباشر والدعم غير المباشر، وهما يشكلان إطاراً متكاملاً لتحفيز وتطوير النشاط الزراعي.

أ. الدعم المباشر

يتمثل في تقديم مساعدات مادية أو مالية مباشرة للمستفيدين دون وسطاء، بهدف تعزيز قدراتهم الإنتاجية وتحفيزهم على توسيع نشاطهم الزراعي. يشمل هذا النوع من الدعم مجالات متعددة مثل:

- استصلاح الأراضي الزراعية.
- دعم إنتاج الموارد النباتية والحيوانية.
- توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة والمعدات الزراعية.
- تقديم إعانات مالية مباشرة للمنتجين الزراعيين.

ب. الدعم غير المباشر

يتمثل في تقديم خدمات مساندة تدعم الفلاحين دون تحويل مالي مباشر، لكنه يسهم بشكل فعال في تحسين بيئة العمل الزراعي. من أبرز مجالاته:

- الإرشاد الزراعي ونقل المعرفة.

- تسويق المنتجات الزراعية وتوفير قنوات توزيع.
- التأمين على المحاصيل والحماية من المخاطر المناخية أو البيئية.
- توفير البنية التحتية كشبكات الري، والطرق الفلاحية، وخدمات التخزين.

.2أهداف الدعم الزراعي

يُعد الدعم الزراعي أحد الركائز الأساسية للسياسات الفلاحية في الدول النامية، حيث يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، نذكر منها:

أ. تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية الزراعية

نتيجة التحول نحو اقتصاد السوق وتراجع دور الدولة في الإنتاج المباشر، أصبح من الضروري تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة من خلال:

- منح الأراضي البور بالمجان.
- تقديم القروض الميسرة والدعم المالي.
- توفير حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية.

ب. تحقيق الأمن الغذائي

يُستخدم الدعم الزراعي كوسيلة لضمان الأمن الغذائي عبر:

- زيادة الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تخفيض أسعار المنتجات الغذائية عبر دعم تكاليف الإنتاج.
- تقليص الاعتماد على الواردات ومواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

ج. نقل وتوطين التقنيات الزراعية الحديثة

تُعد التقنيات الزراعية المتطورة من أهم العوامل المؤثرة في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، لذا يعمل الدعم الحكومي على:

- تمويل اقتناء المعدات والتقنيات الحديثة.
- تنظيم دورات تكوينية لتدريب الفلاحين على استخدامها.
- دعم البحث العلمي الزراعي وتطبيق نتائجه ميدانياً.

د. تحقيق التنمية الاجتماعية في الأوساط الريفية

بما أن نسبة كبيرة من سكان الدول النامية تعمل في الزراعة، فإن دعم هذا القطاع يسهم في:

- خلق فرص عمل جديدة.
- تحسين مستوى دخل سكان المناطق الريفية.
- تثبيت السكان في مناطقهم والحد من النزوح إلى المدن.

هـ. تحقيق فائض إنتاجي للتصدير

من خلال توجيه الدعم نحو الشعب الزراعية ذات القيمة التجارية والميزة التنافسية، تسعى الدول إلى:

- تنمية صادراتها الزراعية.
- الحصول على موارد من العملة الصعبة.
- تحسين ميزانها التجاري وتقوية اقتصادها الوطني.

و. دعم تنافسية المنتجين المحليين

يسهم الدعم الزراعي في تقليل تكاليف الإنتاج، ما يعزز قدرة الفلاحين على:

- مواجهة المنافسة من المنتجات المستوردة.
- الولوج إلى الأسواق الخارجية.
- ضمان استمرارية مشاريعهم وتحقيق مردودية اقتصادية مستدامة.

المطلب الثاني: مصادر تمويل القطاع الزراعي

يُعد التمويل أحد الركائز الأساسية لتطوير القطاع الزراعي وتعزيز قدراته الإنتاجية. فالنشاط الزراعي، بطبيعته المعرضة للكثير من المخاطر والتقلبات المناخية والاقتصادية، لا يمكن له أن يستمر أو يتطور دون توفير الموارد المالية الكافية. لذا، فإن توافر التمويل يُشكل عنصراً حاسماً في مواجهة التحديات التي تعيق التنمية الزراعية (مطر، 1969، الصفحات 214-215).

أولاً: مصادر التمويل الزراعي

تنقسم مصادر التمويل الزراعي إلى مصدرين رئيسيين:

1. التمويل الذاتي

يعتمد التمويل الذاتي على استخدام الموارد المالية التي يتم توليدها من أرباح النشاط الزراعي ذاته، أي أن المشروع الزراعي يُموّل نفسه من خلال المدخرات المتأتية من فوائض الإنتاج السابقة. يُعتبر هذا النوع من التمويل مؤشراً على الاستقلال المالي والاستدامة، غير أن محدوديته غالباً ما تجعله غير كافٍ لتغطية متطلبات التوسع أو مواجهة المخاطر الكبيرة.

2. التمويل الخارجي

يتمثل التمويل الخارجي في الاستعانة بالموارد المالية المتاحة خارج إطار المشروع الزراعي، سواء من السوق المحلية أو الدولية، ويشمل هذا النوع:

أ. المصادر المحلية

وتنقسم بدورها إلى:

-المصادر الخاصة:

- **مدخرات الأفراد:**

يلجأ بعض الفلاحين إلى الحصول على قروض مالية من أفراد يمتلكون مدخرات يرغبون في تشغيلها بدلاً من تجميدها. ويتميز هذا النوع من التمويل بمرونته، إذ لا يتطلب ضمانات كبيرة، بل يعتمد على العلاقة الشخصية بين المقرض والمزارع. غير أن الفوائد المرتفعة تظل إحدى سلبياته، كما أن بعض المقرضين يبالغون في استغلال حاجة الفلاحين.

- **تجار القرى:**

يُعتبر تجار القرى من أهم مصادر التمويل غير الرسمي للفلاحين، حيث يقومون بتزويدهم بالأموال والسلع اللازمة للعملية الإنتاجية. وغالباً ما تُشترط على الفلاحين التزامات معينة، مثل بيع المحصول للتاجر المقرض بأسعار يحددها الأخير، مما يُوقع الفلاح في علاقة تبعية قد تُعيق استقلاله المالي.

- **البنوك التجارية الخاصة:**

تُعد هذه البنوك من المؤسسات المالية الربحية التي تقدم القروض للفلاحين، لا سيما الكبار منهم. غير أن شروط الإقراض غالباً ما تكون صارمة، وتتطلب ضمانات عالية لا تتوفر لدى صغار المزارعين، مما يحدّ من استفادتهم منها.

ب. المصادر العامة (الحكومية)

- **البنوك الحكومية:**

تقوم هذه البنوك، باعتبارها مؤسسات غير ربحية، بدور استراتيجي في تمويل المشاريع الزراعية، لا سيما بالنسبة لصغار الفلاحين. وتركز هذه المؤسسات على توفير القروض بأسعار فائدة منخفضة وشروط ميسّرة، مما يسهم في تسهيل عملية تمويل الإنتاج الزراعي وتحقيق أهداف التنمية.

وقد أشار مطر (1969، ص. 216) إلى أن دور هذه البنوك لا يقتصر على الإقراض فحسب، بل يتعداه إلى توفير الاستشارات والتوجيه، ما يجعلها عاملاً داعماً لتطوير الزراعة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأوساط الريفية.

***الجمعيات التعاونية:**

يعتبر التمويل الزراعي عن طريق التعاونيات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطاع الزراعي وذلك لأن الائتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر أسلم نظام، فهو يقدم القروض إلى جميع الفلاحين مهما كانت مستوياتهم على أساس الصالح العام كما يعتبر هذا النظام أكثر فاعلية وأقرب إلى الفلاحين.(محمد، 1973، صفحة 27)

مؤسسات التمويل الزراعي

بصفة عامة يمكن التمييز بين شكلين من المؤسسات كما يلي: (بهلول، صفحة 176)

المؤسسات التي تمول الفلاح عينا:

تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للفلاحين، وخاصة الذين هم في حاجة إليها، حيث تقوم مثل هذه المؤسسات بتقديم قروض في شكل عيني في صورة بذور أو أسمدة أو خدمات حرث...، وتقدم غالبا هذه القروض في موسم الحرث والزرع، وتكون غالبا الطريقة التي يتم بها الإقراض على شكل استفادة الفلاح من قيمة قرض معين أو مبلغ حسب الدراسة الخاصة بطلبه، وذلك بعد الموافقة على القرض من الجهة المختصة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم مختلف المواد التي يحتاجها الفلاح للقيام بالعملية الإنتاجية.

المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:

هناك الكثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين، لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة إلى أموال سائلة لعمليته اليومية كشراء بعض حاجياتها الخاصة أو الحاجة إلى أموال خاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم أو حتى لقاء حاجاته الاستهلاكية، وتنقسم هذه القروض التي تمنحها المؤسسات إلى: قروض قصيرة المدى، متوسطة المدى وقروض طويلة المدى.

المطلب الثالث: شروط نجاح التمويل في القطاع الزراعي.

حتى تكون سياسة التمويل الزراعي ناجحة يجب أن تراعي الأسس التالية:(بن سمينة و بن سمينة، 21-22 نوفمبر 2006، صفحة 5)

- ❖ على الفلاحين إتباع الأساليب الحديثة في القيام بالعمليات الإنتاجية الزراعية، حتى يكون الإنتاج أوفر، وبالتالي التقليل من مخاطر التمويل الزراعي.
- ❖ إن تنوع الإنتاج الزراعي يؤدي إلى القليل من المخاطر التي ترتبط بالإنتاج، كما أن زيادة الدورات الإنتاجية للأرض تعمل على سرعة دوران رأس المال اللازم في العملية لإنتاجية.
- ❖ يجب أن يدعم جهاز التسويق الفلاحي في البلاد بالإمكانيات اللازمة له، وذلك بهدف المحافظة على الأسعار التي تضمن للفلاح تسويق منتجاته في أحسن الظروف حتى يستطيع الوفاء بمختلف التزاماته، مثل توفير وسائل الإنتاج، النقل، المخازن وغرف التبريد...
- ❖ يجب على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض، حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب.
- ❖ يجب تجديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها خصوصيات مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة.
- ❖ يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط وإنما متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

خاتمـــــــــــة الفصـــــــــــــل

في سياق الفصل الثاني من دراستنا الموسوم بـــ "مقومات وإمكانيات القطاع الفلاحي ومكانته في الاقتصاد الوطني"، قمنا برصد وتحليل أبرز المقومات التي يتمتع بها قطاع الفلاحة في الجزائر، سواء على مستوى الموارد الطبيعية والبشرية أو على مستوى الإمكانيات الكامنة في هذا القطاع. كما تطرقنا إلى تقييم مكانة الفلاحة في البنية الاقتصادية الوطنية، وتوصلنا إلى أن هذه المكانة لا تزال دون المستوى الذي تؤهله له الإمكانيات المتاحة، وهو ما يعكس وجود فجوة بين ما يملكه القطاع من مؤهلات وبين دوره الفعلي في الاقتصاد الوطني.

وقد بيّنت الدراسة أن القطاع الفلاحي، باعتباره العصب الحيوي لأي اقتصاد ومصدرًا أساسيًا للأمن الغذائي، فضلاً عن كونه مزودًا هامًا لعدد من الصناعات التحويلية، لا يمكن أن يؤدي دوره الاستراتيجي إلا في حال استغلال إمكانياته بطريقة اقتصادية وعقلانية.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تبرز ضرورة الوقوف على أساليب وأهداف الدعم الحكومي ودورها في إنجاح التمويل الزراعي، باعتبار أن التمويل أحد المرتكزات الأساسية لتنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي، وهو ما سنعالجه بشيء من التفصيل في الفصل الموالي من دراستنا.

الفصل الثالث

مساهمة دعم القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد

تعد تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات خيارًا استراتيجيًا حتميًا، تفرضه التحديات الاقتصادية الراهنة المرتبطة بمتغيرات العولمة واقتصاد السوق. فبروز اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على صادرات المحروقات، يستوجب بالضرورة إعادة النظر في نمط التنمية الاقتصادية من خلال تنويع مصادر الدخل القومي والبحث عن بدائل مستدامة تضمن استقرار المداخيل من النقد الأجنبي.

في هذا السياق، أصبحت ترقية الصادرات خارج المحروقات من بين أهم أولويات السياسات الاقتصادية في الجزائر، بهدف تقليص التبعية لعائدات النفط والغاز، ومواكبة التحولات الاقتصادية العالمية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي التخلي عن الأساليب التقليدية في تسيير الاقتصاد الوطني، والانخراط الفعلي في إصلاحات اقتصادية هيكلية تعتمد على تطوير قطاعات منتجة قادرة على المنافسة والتصدير، وفي مقدمتها القطاع الفلاحي.

لقد حظي قطاع الفلاحة باهتمام متزايد ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي، كونه يمثل أحد الدعائم الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، فضلًا عن دوره المحوري في تنويع القاعدة التصديرية للبلاد. إذ لا يمكن بناء اقتصاد وطني قوي ومستدام دون تفعيل هذا القطاع، وتحويله إلى مصدر فعّال للصادرات خارج المحروقات.

وبناء على ذلك، سنسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة الصادرات الفلاحية كآلية لترقية الاقتصاد الوطني، وذلك عبر ثلاث مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول:** واقع وآفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
- **المبحث الثاني:** صادرات القطاع الفلاحي في الجزائر
- **المبحث الثالث:** تحديات وفرص ترقية الصادرات الفلاحية

المبحث الأول :واقع وآفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010–2020

تُعدّ استراتيجية التنويع الاقتصادي، ولا سيما تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إحدى الركائز الأساسية في بناء سياسة اقتصادية مرنة ومستدامة. حيث يشكّل الاعتماد المفرط على عائدات النفط والغاز في الجزائر أحد أبرز مكامن الهشاشة الاقتصادية، ما جعل من تنويع القاعدة التصديرية ضرورة ملحّة لتعزيز النمو الاقتصادي وتقليص أثر تقلبات الأسواق العالمية للمحروقات.

وقد شهدت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة محاولات متعددة للانخراط في مسار إصلاح اقتصادي شامل، تمثل في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، تعديل الإطار القانوني لتحفيز الإنتاج الموجه للتصدير، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عدد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية. ورغم الجهود المبذولة، لم تُفضِ هذه الإصلاحات إلى نتائج ملموسة على صعيد بنية الصادرات، حيث ظلّ قطاع المحروقات يهيمن على مجمل الصادرات الوطنية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020.

ويُبيّن الجدول التالي تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة، والذي يعكس استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الوطني، مع مساهمة محدودة جداً للقطاعات غير النفطية في إجمالي الصادرات.

)ملاحظة: يُفترض إدراج جدول إحصائي هنا يوضّح تطور الصادرات الإجمالية للجزائر حسب قطاع النشاط – المحروقات مقابل القطاعات غير النفطية – بين (2010 و2020).

تُظهر البيانات الإحصائية استمرار هيمنة المحروقات بما يفوق 90% من القيمة الإجمالية للصادرات، في مقابل مساهمة ضئيلة وغير مستقرة للقطاعات الإنتاجية الأخرى كالفلاحة، والصناعة التحويلية، والمنتجات النصف مصنّعة. ويُعزى ذلك إلى جملة من العراقيل الهيكلية التي تعترض ترقية الصادرات خارج المحروقات، من بينها ضعف البنية التحتية، محدودية القدرات التنافسية، ضعف الولوج إلى الأسواق الخارجية، إلى جانب العراقيل الإدارية والجمركية التي لا تزال تحد من انفتاح الاقتصاد الوطني على التجارة الخارجية.

وفي ضوء هذه المعطيات، تبرز الحاجة المُلِحّة لإعادة صياغة استراتيجية تنموية فعالة تستهدف تحسين مناخ الأعمال، دعم الفروع التصديرية الواعدة، وتحسين الكفاءة **الإنتاجية واللوجستية** للقطاعات خارج المحروقات، وفي مقدمتها القطاع الفلاحي.

مؤشر التنوع الاقتصادي: HHI

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (xi / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

H.H: مؤشر هيرفندل–هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعًا كاملًا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرًا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزًا في قطاع واحد فقط.

xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

x: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).و يحسب بالمعادلة التالية:

جدول (01): يوضح تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2009– 2020. (الوحدة مليون دولار امريكي)

السنوات	طاقة	صادرات خارج المحروقات						مؤشر HHI
		مواد غذائية	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	
2009	44.411	113	170	692	0	25	49	0.9568
2010	56.143	305	165	1.098	0	27	33	0.9455
2011	71.662	357	162	1.495	0	36	16	0.9511
2012	70.571	314	167	1.519	0	30	18	0.9443
2013	63.662	402	108	1.608	0	25	18	0.9383
2014	58.362	323	110	2.350	2	15	10	0.9511
2015	33.081	239	105	1.685	0	17	11	0.9349
2016	27.917	327	84	1.299	0	53	18	0.9151
2017	33.202	350	73	845	0	78	20	0.9307
2018	38.897	373	93	1.626	0	90	33	0.9033
2019	33.244	408	96	1.445	0.25	83	36	0.9384
2020	20.016	437	71	1.287	0	77	37	0.9129

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر "احصائيات التجارة الخارجية للجزائر2020".

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول نلاحظ أن منذ سنة 2009 الى غاية 2015 قيمة المؤشر محصورة بين (0.9568 و 0.9349) أي نسبة تنوع الصادرات ضئيلة جدا، مما يدل على هيمنة القطاع الواحد على الصادرات، وخلال الفترة من 2016 الى 2020 نلاحظ أن المؤشر HHI محصور بين (0.9033 و 0.9384)، أي أن نسبة تنوع الصادرات زادت بنسبة ضعيفة، حيث نجد اعلى معدل بلغه المؤشر 0.9033 سنة 2018، وعموماً، من خلال تحليل بيانات الجدول، يتبيّن أن قيمة مؤشر تنوع الصادرات خلال الفترة المدروسة تتراوح بين 0.9033 و0.9622، وهي قيم مرتفعة نسبياً وتقارب الواحد، وهو ما يعكس محدودية التنوع في الصادرات الجزائرية، ويُشير إلى الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعائدات الخارجية.

إن هذه المؤشرات تؤكد وجود قصور في السياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الحكومات المتعاقبة، والتي رغم إعلانها عن توجهات لتنويع الاقتصاد، إلا أن تطبيقها العملي لم يحقق الأهداف المرجوة، لا سيما في جانب دعم وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لم تسجل الصادرات خارج المحروقات نمواً ملحوظاً من حيث الحجم أو القيمة خلال الفترة 2010–2020، مما يعكس استمرار التبعية لقطاع المحروقات، ويفرض ضرورة مراجعة شاملة للإستراتيجية الاقتصادية الوطنية، من خلال توفير بيئة مشجعة للإنتاج والتصدير، وتذليل العراقيل الهيكلية والتنظيمية التي تعيق تطور الصادرات في القطاعات البديلة.

الشكل (01): تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010 – 2020.

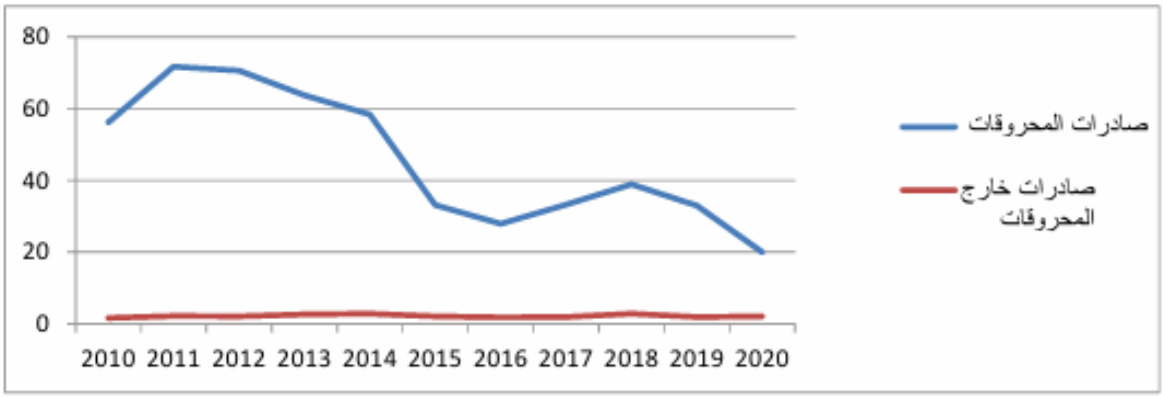

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

يتضح من خلال تتبع المنحنى البياني للصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010–2020 وجود ضعف ملحوظ في قيمتها مقارنة بالصادرات النفطية. فقد بلغت قيمة هذه الصادرات 1.6 مليار دولار فقط سنة 2010، في حين بلغت قيمة صادرات المحروقات في نفس السنة حوالي 56.1 مليار دولار، مما يكشف عن فجوة كبيرة في مساهمة القطاعات غير النفطية في التجارة الخارجية الجزائرية.

وشهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، حيث لم تعرف استقراراً في النمو، باستثناء السنوات الخمس الأخيرة التي سجلت فيها اتجاهاً تصاعدياً .ومع ذلك، لم تتجاوز هذه الصادرات سقف 2.83 مليار دولار، وهو رقم يبقى ضعيفاً بالنظر إلى إمكانات الاقتصاد الوطني، ويعكس محدودية النتائج المحققة رغم المجهودات المبذولة من طرف وزارة التجارة ومختلف الفاعلين الاقتصاديين.

ويُعزى هذا الارتفاع الطفيف في الفترة الأخيرة إلى تحرك الدولة باتجاه دعم وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، خاصة بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي شهدته السوق العالمية سنة 2016، حيث تراجعت صادرات المحروقات إلى 27.9 مليار دولار، ما أدى إلى انخفاض مداخيل الدولة من العملة الصعبة وظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وفي هذا السياق، لم تجد الدولة من خيار سوى التوجه نحو ترقية الصادرات خارج المحروقات كخيار استراتيجي لتعزيز الأمن الاقتصادي، غير أن النتائج المحققة بقيت دون التطلعات، حيث لم تتعدّ هذه الصادرات عتبة 3 مليارات دولار، ما يؤكد محدودية نجاعة السياسات المنتهجة لحد الساعة.

ووفقاً لإحصائيات المديرية العامة للجمارك لسنة 2019، فقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية 35.82 مليار دولار، منها 33.24 مليار دولار من المحروقات، في حين بلغت الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار، وهو ما يعكس استمرار هيمنة قطاع المحروقات على بنية التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات

شهدت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال السنوات الأخيرة محاولات لتنويع تركيبتها السلعية، حيث أظهرت الإحصائيات الرسمية اتساعاً نسبياً في عدد المنتجات الموجهة للتصدير، خاصة في قطاعات الزراعة، والصناعات الغذائية، وبعض المنتجات نصف المصنعة. وسنقوم في هذا المطلب بتحليل هيكل هذه الصادرات اعتماداً على البيانات الإحصائية المتاحة.

جدول(02): الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السلع الغذائية	315	335	315	402	323	235	327	349	373،77	407،8	399،6
المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	73	92،39	95،95	65،85
المواد نصف المصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2333،58	1950،92	1439،47
السلع والمعدات الزراعية	-	1	-	2	1	-	0،29	0،31	0،25	0،31	1
السلع و المعدات الصناعية	35	32	28	16	16	54	78	90،10	82،97	84	30
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	15	19	17	11	11	19	20	33،42	30،42	31،75	30
اجمالي الصادرات خارج المحروقات	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	2925،56	2580،37	2020،98	1526

المصدر:الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية لسنة2020.

من خلال قراءة بيانات الجدول السابق، نلاحظ أن هيكلة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تتكون من ست مجموعات سلعية رئيسية، تتفاوت نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات من سنة لأخرى. هذه المجموعات تُمثل بنية التجارة الخارجية غير النفطية، إلا أن توزيعها ونسبها يوضحان الطابع غير المتوازن والهش لهذه الصادرات.

تتصدر المنتجات نصف المصنّعة قائمة الصادرات غير النفطية، حيث تتجاوز حصتها 5% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس اعتماداً نسبياً على بعض الأنشطة التحويلية، رغم محدوديتها من حيث القيمة والمردودية. وتليها المواد الغذائية، التي لم تتجاوز مساهمتها 1%من إجمالي الصادرات، ما يشير إلى ضعف مساهمة القطاع الزراعي والغذائي في التصدير، بالرغم من الإمكانات الطبيعية التي تزخر بها البلاد.

أما السلع الاستهلاكية غير الغذائية فتمثل نسبة ضئيلة لا تتعدى 0.08%، فيما تشكل المعدات الصناعية والمواد الخام نسبة تقدر بـــ 0.22% وهي نسب تعكس محدودية القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي المحلي على تلبية متطلبات الأسواق الخارجية.

إن هذا التوزيع الهيكلي يسلط الضوء على الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، حيث تبقى الصادرات النفطية المهيمنة على التجارة الخارجية، بينما تظهر القطاعات غير النفطية ضعفا بنيويا في مساهمتها، سواء من حيث التنوع أو من حيث القيمة المضافة.

ويمثل الشكل البياني التالي توضيحاً مرئياً لهذا الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات، معبراً عنه بوحدة المليون دولار أمريكي، ما يتيح مقارنة نسبية بين أداء كل فئة من فئات السلع المصدّرة.

الشكل (02): الهيكل السلعيللصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار امريكي.

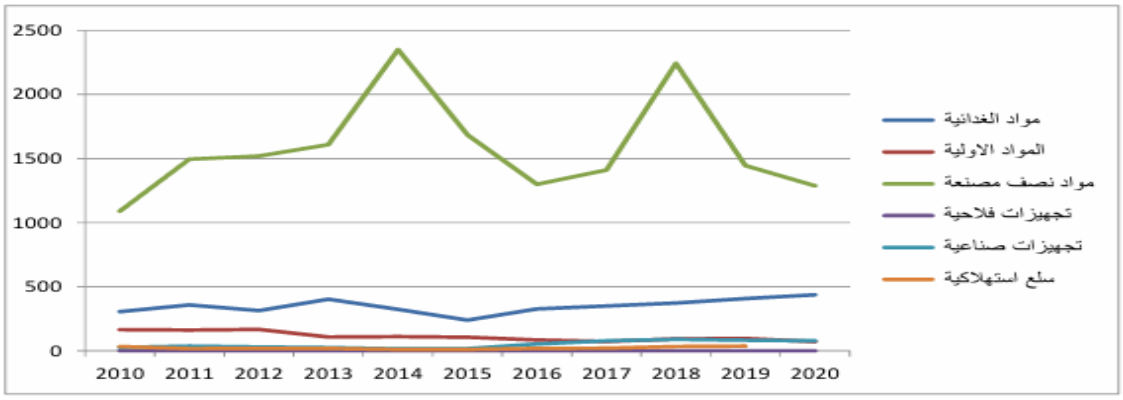

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من خلال تحليل المنحنى البياني لهيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، نلاحظ أن المواد نصف المصنّعة تمثل المكوّن الأساسي والأكبر حجماً ضمن هذه الصادرات، إذ تستحوذ على الحصة الأكبر مقارنة ببقية المنتجات. وعلى الرغم من التذبذبات المسجلة في قيمتها خلال فترة الدراسة، إلا أنها تظل العنصر الأبرز في الهيكل السلعي.

فقد شهدت سنتا 2014 و2018 ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة هذه الصادرات، ما يعكس بعض التحسن في الأداء الصناعي الجزائري في تلك الفترات. في المقابل، عرفت سنتا 2016 و2020 تراجعاً حاداً في صادرات المواد نصف المصنّعة، ما يشير إلى هشاشة هذه المنتجات أمام التغيرات الاقتصادية والظروف الداخلية والخارجية المؤثرة على سلاسل الإنتاج والتصدير.

أما بالنسبة لباقي السلع المصدّرة خارج المحروقات، فهي تسجل مستويات منخفضة جداً، غالباً ما تبقى محصورة بين 0 و500 مليون دولار أمريكي، مما يؤكد محدودية تنوع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ويفضح ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في التجارة الخارجية.

المطلب الثالث : مشاكل التصدير في الجزائر

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية الصادرات الجزائرية، خاصة خارج قطاع المحروقات، إلا أن هذه المساعي لم تحقق الأهداف المرجوة، إذ لا تزال الصادرات غير النفطية ضعيفة مقارنة بالإمكانات المتاحة .ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العراقيل البنيوية والهيكلية التي تعاني منها مختلف القطاعات الإنتاجية، لا سيما في ظل التخلف التكنولوجي وغياب البنى التحتية الداعمة للتصدير.

وتتمثل أبرز المشاكل التي تقف حاجزًا أمام تطوير الصادرات خارج المحروقات فيما يلي:

أولاً: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي، المؤسساتي والتشريعي

.1المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

وفقًا لما ورد في (جلال، 11-12 مارس 2014)، تشمل أبرز المعوقات الاقتصادية ما يلي:

- غياب استراتيجية واضحة ومتكاملة لتطوير الصادرات، في ظل تعقيد العلاقة بين السوقين الوطني والدولي.
- ضعف الثقافة التصديرية لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، حيث يميل معظمهم إلى الاستيراد باعتباره أقل مخاطرة وأكثر ربحية على المدى القصير.
- نقص الخبرة لدى المصدرين المحليين، مما يؤدي إلى ضعف تموقعهم واستمراريتهم في الأسواق الدولية.
- سوء توظيف التكنولوجيا، وغياب الإبداع التقني، نتيجة ضعف ميزانية البحث والتطوير، ووجود نماذج إدارية تقليدية ومتسلطة.
- عدم توافق المنتجات الوطنية مع المعايير الدولية، سواء من حيث الجودة، أو التصميم، أو التغليف، وهو ما يعوق إمكانية ولوجها إلى الأسواق الخارجية.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج، الناتج عن التضخم، تدهور قيمة الدينار، وغياب فائض إنتاجي منتظم.
- تدهور البنى التحتية المخصصة للتصدير، مثل خدمات الشحن، التخزين، والموانئ، إضافة إلى التعقيد الإداري والبيروقراطية الجمركية.
- ارتفاع تكاليف التشغيل بسبب استغلال ضعيف للطاقة الإنتاجية وارتفاع تكاليف المواد الأولية والوسيطة.
- سوء إدارة سعر الصرف، مما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الموجهة للتصدير.

- صعوبة الحصول على التمويل، خاصة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع عزوف بعض البنوك عن التعامل مع الاعتمادات المستندية الخاصة بالمصدرين.
- ضعف قناعة المسيرين الجزائريين بجدوى الشراكات الدولية، خاصة في القطاعات الواعدة مثل الصناعات الغذائية، النسيج، الفلاحة، وصناعة السيارات، وهو ما يعكس وجود عقلية محافظة ومتحفظة إزاء الانفتاح على التجارب العالمية الناجحة، في حين أثبتت هذه الشراكات نجاعتها في عديد من الدول النامية في جذب التكنولوجيا وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. (قندوز وقاسمي، 2010، ص9)

2-المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

بالإضافة إلى الإشكالات الاقتصادية، تواجه المؤسسات الجزائرية جملة من المعوقات على الصعيد المؤسساتي والتشريعي، والتي تعيق بشكل مباشر فعالية جهود ترقية الصادرات خارج المحروقات. ومن أبرز هذه المعوقات نذكر:

- سوء توظيف الموارد المالية الموجهة لدعم الصادرات، وخاصة تلك المتأتية من *الصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات*، إذ يتم إنفاقها في غير محلها دون أثر ملموس على تحسين القدرات التصديرية.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي، الذي يؤدي إلى زيادة في سعر المنتج الجزائري في السوق العالمية، مما يقلل من قدرته التنافسية. وعلى الرغم من تخصيص إعانات حكومية للتقليص من هذا العبء، إلا أنها لم تكن فعالة بالقدر الكافي لحل المشكلة.
- ضعف نظام المعلومات التسويقية حول الأسواق الخارجية، نتيجة غياب اهتمام كافٍ ببحوث التسويق الدولي، ونقص الكفاءات المتخصصة في هذا المجال داخل المؤسسات الجزائرية.
- عدم قدرة المؤسسة على قياس قدرتها التصديرية الفعلية، ما يؤدي إلى ارتباك في تحديد احتياجاتها التمويلية واختيار الأسواق المناسبة، فضلًا عن عجزها عن تكييف إنتاجها وفقًا لمتطلبات التصدير. (جلال، 11-12 مارس 2014، ص 21)
- تشابك وتداخل المهام بين الهياكل والهيئات المكلفة بدعم التصدير، مما يخلق بيئة تنظيمية غير منسجمة، ويفضي إلى تضارب البيانات وصعوبة التنسيق الفعّال بين المتدخلين، وبالتالي فشل تحقيق الأهداف المسطرة.

- غياب تنظيم مؤسسي للتواجد التجاري الجزائري في الأسواق الخارجية، حيث تعاني المؤسسات من نقص كبير في آليات الترويج والمرافقة في الخارج، ما يؤدي إلى عزوف عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين عن النشاط التصديري وإضاعة فرص ثمينة في الأسواق الدولية. (ناصر، 2014، ص 68)

ثانيا: مشاكل التصدير المرتبطة بتنافسية المنتجات

في ظل بيئة عالمية تشهد أعلى مستويات التنافس والإنتاج، أصبحت جودة المنتج ورضا المستهلك من أبرز الركائز التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية لضمان موقعها في الأسواق. وقد برز مفهوم الجودة الشاملة كوسيلة استراتيجية للتواصل مع المستهلك العصري، وكأداة تنافسية حاسمة في استقطاب الحصص السوقية.

1. جودة المنتجات الجزائرية

تُعد جودة المنتجات ونظافتها من أهم الشروط التي تُمكِّنها من اختراق الأسواق الدولية. غير أن المنتجات الجزائرية لا تزال تعاني من ضعف في مطابقتها للمعايير الدولية، ولا ترقى إلى المستوى الذي يسمح بتصديرها. والأسوأ من ذلك، أن العديد من المنتجات المتوفرة في السوق الوطنية لا تستوفي حتى الشروط الدنيا للجودة والنظافة، ما يضعف قدرتها التنافسية داخليًا وخارجيًا.

أ. التغليف والتعبئة

يشكل التغليف والتعبئة عنصرًا حاسمًا في العملية التصديرية، فهو واجهة المنتج التي تعكس جودته وتؤثر مباشرة في قرار الشراء لدى المستهلك. ورغم التحسينات التي مست بعض المنتجات الجزائرية من حيث التصنيع، إلا أن التغليف بقي في مرتبة متأخرة من الاهتمام، ويعود ذلك أساسًا إلى ضعف المنافسة داخل السوق الوطنية، ما يحول دون تحفيز المنتجين على تحسين جودة تغليف منتجاتهم.

ب. انعدام قنوات التوزيع وخدمات ما بعد البيع: يُلاحظ أيضًا غياب شبه تام لقنوات التوزيع الخاصة بالتصدير، فضلاً عن انعدام خدمات ما بعد البيع، وهو ما يشكل عائقًا كبيرًا أمام تصدير السلع الاستهلاكية والمنتجات الصناعية. إذ تُعد خدمات ما بعد البيع من أهم أدوات المنافسة المعاصرة، وتشكل عنصرًا أساسًا لبناء الثقة في الأسواق الدولية.

ثالثا: مشاكل التصدير المرتبطة بالإبداع والتكنولوجيا

يُعتبر الإبداع التكنولوجي من أهم العوامل التي تمنح المؤسسات ميزة تنافسية مستدامة في الأسواق الدولية. ورغم اعتراف السلطات العمومية بأهمية هذا الجانب، إلا أن ما تحقق على أرض الواقع لا يزال دون التطلعات.

فقد تم إدراج موضوع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن المخطط الخماسي (1998-2002)، وتم تخصيص استثمارات معتبرة لإنشاء مراكز للبحث والتكوين العالي، بما في ذلك إرسال باحثين للتكوين بالخارج في مختلف التخصصات. كما اعتمدت الوزارة المنتدبة للبحث العلمي عدة برامج دعم في هذا المجال.

غير أن الفجوة الكبيرة بين القطاع الصناعي والإنتاجي من جهة، ومراكز البحث العلمي من جهة أخرى، تعرقل الاستفادة الفعلية من هذه البرامج، وتحول دون تكوين قاعدة صناعية متطورة قائمة على المعرفة. ففي حين تعتمد الدول الصناعية على التكامل والتعاون بين الصناعة والبحث، يطغى على النشاط الصناعي الجزائري الطابع التركيبي، إضافة إلى الاعتماد على اتفاقيات تكنولوجية وإنتاجية مع مؤسسات أجنبية بدل تطوير المعرفة محليًا. (جلال، 11-12 مارس 2014، ص 15)

المطلب الرابع: واقع وسبل تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

في ظل التحديات الاقتصادية المرتبطة بتقلب أسعار النفط، تبنت الدولة الجزائرية رؤية استراتيجية تهدف إلى إقامة قطاع تصديري نشط ومتنوع، بالنظر إلى أن تنويع الصادرات لم يعد خيارًا بل ضرورة اقتصادية ملحة .وقد ركزت هذه الاستراتيجية على تقديم إعفاءات جبائية مؤقتة لأعوان التصدير، لا سيما في القطاعات الصناعية والفلاحية، بهدف دفع عجلة التصدير وتنمية الصادرات في القطاعات غير النفطية، خاصة في مجال الفلاحة.

أولًا: أساليب ترقية الصادرات

تسعى الدولة من خلال مجموعة من الأساليب إلى دعم وتشجيع المؤسسات المصدرة، وتتمثل أبرز هذه الأساليب فيما يلي:

1. **تخفيض أسعار الفائدة على التمويل الموجه للتصدير**

تهدف هذه السياسة إلى تعزيز تنافسية المنتجات الجزائرية من خلال تقليص الأعباء المالية التي تثقل كاهل المصدرين. ويمكن

تحقيق ذلك عبر إدراج هذه الآلية ضمن الصندوق الخاص لدعم الصادرات، شريطة تزويده بموارد مالية كافية لضمان فعاليته.

2. **إنشاء خطط لقروض التصدير**

في ظل غياب تسهيلات الدفع، تُعد الحاجة ملحة لإقامة نظام تمويل خاص بالصادرات. ويتطلب هذا توفير خدمات مصرفية متخصصة لفائدة المصدرين، بما في ذلك إنشاء شبابيك مصرفية خاصة بهم لتيسير المعاملات.

3. **مراجعة التنظيمات المتعلقة بالإشهاد**

إن القوانين الحالية الخاصة بالإشهاد والنوعية لا تتوافق مع متطلبات السوق الخارجية، ما يستدعي تعديلها. ويجب وضع قواعد واضحة للإشهاد وتحرير المعاملات بما يسمح بانسيابية أكبر للسلع الجزائرية نحو الخارج.

4. **تمويل تكاليف تكييف المنتجات مع معايير الأسواق العالمية**

نظرًا لعدم مطابقة العديد من المنتجات الجزائرية للمعايير الدولية، تواجه صعوبات عند تصديرها. لذا يتطلب الأمر استثمارات كبيرة لتكييف هذه المنتجات مع المتطلبات الفنية والتجارية للأسواق الأجنبية، وهو ما يتطلب توفير آليات دعم وتمويل مناسبة.

5. **الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لصالح المصدرين**

يمنح القانون إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع المصدرة، باعتبار أن هذه الضريبة تطبق فقط على السلع والخدمات المستهلكة محليًا. (بهلول، 2011، ص 67-68)

ثانيًا: الظروف المحيطة بعملية التصدير

تتأثر عمليات التصدير بمجموعة من الظروف الاقتصادية والتنظيمية، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

1. **الظروف الاقتصادية:** وتنقسم إلى:

- **الظروف الاقتصادية الداخلية** :تتعلق بوضع الاقتصاد الوطني (نمو أو ركود)، حيث يدعم النمو عملية التصدير، في حين يؤدي الركود إلى ضعفها. كما يجب تحليل معدلات التضخم، حجم الديون الخارجية، والمخزونات من العملة الصعبة.
- **الظروف الاقتصادية الدولية** :تتأثر التبادلات التجارية بوضعية العملات الأجنبية، إذ أن تقلب أسعار الصرف على المستوى الدولي له أثر مباشر على تكاليف التصدير والعائدات.

2. **الظروف الداخلية للمؤسسة المصدرة:**وتشمل ما يلي:

- **من حيث المنتج أو الخدمة** :يجب أن تراعي المؤسسة جودة المنتجات، أسعارها، ومدى توفر خدمات ما بعد البيع، لما لذلك من تأثير على قرار المستورد الأجنبي.
- **من حيث الجهاز الإداري المسؤول عن التصدير** :يتعلق الأمر بوجود إدارة مهنية داخل المؤسسة تعنى بشؤون التصدير، من خلال توظيف كفاءات بشرية متخصصة وتوفير موارد مناسبة.
- **من حيث قنوات التوزيع** :تعتمد فعالية التصدير على تنظيم قنوات التوزيع الدولية، بما في ذلك اختيار الشركاء، الوكلاء، ومكاتب التمثيل التجاري.

المبحث الثاني: صادرات القطاع الفلاحي في الجزائر

تعتبر الصادرات عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها أداة هامة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة، ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في تنويع الصادرات.

المطلب الأول: تطور الصادرات الفلاحية في الجزائر

ألقت الازمات الأخيرة على دول العالم ومن بينها الجزائر كالجفاف وجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على طموح المزارعين الجزائريين وخاصة في الصحراء، الذين باتوا يرون تحقيق الأمن الغذائي الجزائري وتوفير كل المنتجات الزراعية المختلفة والاستغناء في أقرب وقت عن استيراد الحبوب مسؤولية تقع على عاتقهم وتوصلوا الى نتائج اكثر من جيدة نذكر منها: (سالمي، ثورة فلاحية في الجنوب الجزائري سنة 2024 | رأي اليوم(raialyoum.com)

- دخول ولايات الجنوب معركة الإنتاج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير نحو الخارج، بما فيها الولايات الجديدة المستحدثة في التقسيم الإداري الأخير، جعل بعض المناطق الصحراوية تحتل الريادة.

- تنقسم المساحات الفلاحية بالجنوب إلى 167 ألف هكتار واحات، و233 ألف هكتار أخرى أراض مستصلحة لإنتاج مختلف المحاصيل.

- تمت زراعة 82 ألف هكتار حبوب و93 ألف هكتار خضروات و21 ألف هكتار أشجار مثمرة و19 ألف هكتار أعلاف و5 آلاف هكتار محاصيل صناعية.

- يتم تصدير خضروات وفواكه الصحراء بالشراكة مع متخصصين في مجال التوضيب والتصدير، مع التنسيق مع فلاحي الجنوب.

- المصدرون يقتنون المنتوج من الفلاح، ثم يعالجونه ويهيئونه للتصدير وفقا لمعايير السوق الأجنبية، خاصة الأوروبية، ثم يباشرون التصدير على الفور.

- أهم الدول التي تشتري المنتوج الفلاحي الجزائري حاليا هي التي يقيم بها عدد كبير من أبناء الجالية، مثل كندا بلجيكا، فرنسا، قطر والإمارات العربية المتحدة.

- تحتل إيطاليا المرتبة الأولى في استيراد الخضر البسكريّة، كما تحظى تمور ''دقلة نور طولقة'' بإقبال واسع من الإيطاليين، ''فهؤلاء يصفونها بالتمر الألذ في العالم، بل هي أشهى من قطعة شوكولاطه سويسرية فاخرة.''

- تتميز الخضروات الجزائرية بالجودة العالية والسعر التنافسي في فصل الشتاء.

وقامت الجزائر بتصدير ما يقارب 70 ألف طنا من الخضر والفواكه، بقيمة فاقت 63 مليون دولار خلال الـــ11 شهرا الأولى من 2022 أي تصدير 69.700 طن من الخضر والفواكه بقيمة 63.4 مليون دولار، وكانت الجزائر قد صدرت 83200 طنا بقيمة 82.4 مليون دولار من الخضر والفواكه سنة 2021 مقابل صادرات بـــ78500 طن بقيمة 75.4مليون دولار من هذه المواد الفلاحية في 2020.

المطلب الثاني: أساسيات انجاح تصدير المنتجات الفلاحية

تتطلب عملية التصدير تخطيطًا دقيقًا وتنفيذًا منظمًا يضمن تحقيق الأهداف بأقل تكلفة وجهد ممكنين. ولتحقيق النجاح في التصدير، يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تمر بعدة مراحل أساسية، وهي كما يلي:

(سياح، 2017، ص. 61–62)

.1المرحلة الاستراتيجية:

تُعد الاستراتيجية التصديرية اللبنة الأولى في مسار التصدير، حيث يجب أن تتوفر لدى المؤسسة رؤية واضحة حول المنتج والأسواق المستهدفة. ويتعين على المؤسسة:

- استقصاء شروط التعاملات الدولية وتحفيز نفسها للتأقلم معها.

- إجراء **تشخيص للتصدير** (diagnostic export)لتقييم جاهزيتها للتعامل على المستوى الدولي من حيث القدرات البشرية، الإنتاجية، المالية والتنظيمية.

.2مرحلة الإنتاج:

يلعب الإنتاج دورًا محوريًا في إنجاح عملية التصدير، إذ يجب:

- التحكم في تكاليف الإنتاج بدقة لتحديد الأسعار المناسبة خلال التفاوض.
- اعتماد أدوات فعالة في تسيير الإنتاج الزمني والمنهجي لضمان التسليم في الآجال المحددة.
- تكييف المنتج مع متطلبات السوق المستهدفة من حيث الجودة، المعايير والمواصفات الفنية.

.3مرحلة التموين:

تشمل هذه المرحلة ضمان استمرارية تدفق المواد الأولية والمنتجات النهائية بطريقة تتماشى مع متطلبات التصدير من حيث الكمية والجودة والتوقيت. وتشمل الإجراءات:

- تجهيز المخازن بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- الحرص على سلامة المنتجات وتجهيزها بما يطابق المواصفات المطلوبة.

.4مرحلة التسويق:

يتعين على المسؤول عن التصدير أن يكون ملمًا بكافة جوانب التجارة الدولية والتسويق الدولي، بما في ذلك:

- شروط وأدوات التسويق الخارجي.
- معرفة منافذ التوزيع والتسويق في السوق المستهدفة.

- الإلمام باتجاهات السوق والمنافسين والبيئة القانونية والثقافية للأسواق الأجنبية.

.5الجانب المالي:

تُعد الجوانب المالية من المقومات الأساسية لإنجاح التصدير، حيث يجب على المؤسسة:

- توفير مصادر تمويل متنوعة مثل: أموال ذاتية، قروض مصرفية، تسبيقات على الفواتير، وقروض التصدير المسبق.
- ضمان السيولة الكافية لمواجهة متطلبات الصادرات، إذ لا يمكن للمؤسسة الانخراط في نشاط التصدير دون دعم مالي كافٍ.

.6تسعير المنتجات المصدّرة:

يشكل تحديد سعر التصدير عنصرًا حاسمًا في القدرة التنافسية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتوجب على المؤسسة:

- الإلمام بأسس تحديد الأسعار الدولية.
- مراعاة التكاليف الفعلية للإنتاج، الأسعار الدولية المنافسة، وأسعار صرف العملات الأجنبية.
- إدراك أن الأسعار في السوق الأجنبية تختلف غالبًا عن تلك المعتمدة في السوق المحلية.

.7اللوجستيك:

يشمل الجانب اللوجستي كل الأنشطة المرتبطة بنقل وتخزين وتوزيع المنتجات الموجهة للتصدير. وتتمثل أبرز مكوناته في:

- نقل المنتجات من مقر المؤسسة إلى الميناء أو مركز العبور.
- إدارة عملية الشحن والتخليص الجمركي والعبور الدولي.

- تنظيم التخزين، الرفع، الإيجار، والنقل داخل وخارج البلد.

- التخطيط المسبق للقيود اللوجستية المحتملة سواء داخل المؤسسة أو على مستوى المتعاملين الخارجيين.

.8المعايير والنوعية:

لكي يكون المنتج قابلاً للتصدير، يجب أن:

- يطابق المعايير الدولية المفروضة من قبل بلد الاستيراد.

- يتوافق مع متطلبات المستهلك الأجنبي من حيث الجودة، السلامة، والتغليف.

- يتم تغليفه بطريقة تحافظ عليه وتبرز جودته في السوق الخارجية.

المطلب الثالث: استراتيجيات تصدير المنتوج الفلاحي بالجزائر

يُعد التصدير أحد الدعائم الأساسية لنمو وتطور المؤسسات الاقتصادية، حيث يمكّنها من توسيع نشاطها الإنتاجي وتثبيت مكانتها في الأسواق الدولية. ولا يمكن للتصدير أن يتحقق بفعالية دون اعتماد استراتيجية واضحة ومدروسة، إذ تُمثل استراتيجيات التصدير المنهج العلمي الذي تعتمده المؤسسات المصدّرة لمواجهة المنافسة الأجنبية، وتحقيق الانتشار الدولي لمنتجاتها.

ووفقًا لما أشار إليه سياح (2017، ص. 64)، فإن المؤسسات المصدّرة تعتمد في نشاطها التصديري على ثلاث استراتيجيات رئيسية، وهي كما يلي:

.1استراتيجية النمو المعتمدة على المنتج:

تركّز هذه الاستراتيجية على منتج أساسي واحد تسعى المؤسسة من خلاله إلى اختراق أكبر عدد ممكن من الأسواق، ويتم تطبيقها عبر المراحل التالية:

- تحديد منتج رئيسي يمثل جوهر نشاط المؤسسة.
- تسويق المنتج في السوق المحلية، ثم التوسع تدريجيًا على المستوى الوطني تمهيدًا لترويجه في الأسواق الخارجية.
- تكييف المنتج مع متطلبات كل سوق خارجي من حيث الخصائص، الأذواق، المعايير الثقافية والقانونية.
- إجراء تعديلات تقنية وتطويرات مستمرة على المنتج لضمان توافقه مع احتياجات الأسواق العالمية المستهدفة.

.2استراتيجية النمو المعتمدة على السوق:

في هذه الاستراتيجية، يتم التركيز على تحليل ومراقبة الأسواق الخارجية بشكل دقيق، وتتمثل خطواتها الأساسية في:

- رصد الأسواق المستهدفة وتحديد مدى توفر منتجات مشابهة من حيث النوع.
- تحليل الأسعار والكميات المتداولة في السوق المستهدفة لمعرفة موقع المؤسسة التنافسي المحتمل.
- اتخاذ قرارات تصديرية بناءً على الفجوات السوقية التي يمكن استغلالها لصالح المنتج المحلي.

.3استراتيجية النمو بالتنويع:

تقوم هذه الاستراتيجية على مبدأ توسيع قاعدة المنتجات أو الأسواق، وذلك بهدف جذب شرائح جديدة من الزبائن أو التخفيف من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على منتج أو سوق واحدة. وتنقسم إلى نوعين:

- التنويع المركز :ويقصد به إدخال منتجات جديدة موجهة لنفس الزبائن الحاليين أو سوق محددة، بهدف توسيع الحصة السوقية أو الاستجابة لاحتياجات متنوعة لنفس الفئة المستهدفة.
- التنويع المختلط :يعتمد على طرح منتجات جديدة كليًا في أسواق مختلفة، وغالبًا ما يتطلب هذا الخيار استثمارات مالية وبشرية كبيرة، لكنه يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق أو تغير الطلب على المنتجات الأساسية.

المبحث الثالث: تحديات وفرص ترقية الصادرات الفلاحية

المطلب الأول: التحديات والصعوبات التي تواجه ترقية صادرات القطاع الفلاحي

يُعد القطاع الفلاحي من الركائز الأساسية في اقتصادات معظم دول العالم، لما له من دور حيوي في تحقيق الأمن الغذائي، واستيعاب اليد العاملة، والمساهمة في الدخل الوطني. وبالنظر إلى أهمية هذا القطاع، فإن تطوير صادراته يتطلب تجاوز مجموعة من التحديات والمعوقات التي تعيق استغلال إمكانياته الكاملة، خاصة في الجزائر التي تتوفر على مؤهلات فلاحية معتبرة.

أولاً: طبيعة الحيازات الفلاحية

يتميز توزيع الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر بهيمنة الحيازات الصغيرة، التي تعتمد أساسًا على الزراعات الخفيفة والموجهة أساسًا للاستهلاك العائلي .هذا النمط من الحيازة يفرز عدة مشاكل تنظيمية وتقنية، من أبرزها صعوبة حصر وتحديد الحيازات بدقة، وهو ما ينعكس سلبًا على إمكانية تحديث القطاع ومتابعة نشاطاته بشكل منهجي.

ثانياً: المعوقات الخاصة بالإنتاج

يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من مجموعة من المعيقات التي تحد من قدرته على تحقيق إنتاج فلاحي قادر على المنافسة والتصدير. وتنقسم هذه المعيقات إلى عدة مستويات كما يلي:

.1المعوقات التشريعية والقانونية:

رغم الجهود التي بذلتها السلطات العمومية عبر إصدار سلسلة من القوانين والقرارات، إلا أن الإشكال القانوني المتعلق بالعقار الفلاحي لا يزال من بين أبرز العوائق البنيوية أمام تنمية القطاع. فحسب ما أورده المجلس الاقتصادي والاجتماعي(2001) ، فإن حوالي ثلاثة ملايين هكتار تابعة للقطاع الخاص لا تزال دون عقود رسمية، في حين أن العقود الإدارية الممنوحة للمستثمرات الفلاحية ما زالت تفتقر للفعالية القانونية اللازمة.

وقد أثر هذا الواقع سلبًا على إمكانية تمويل العمليات الإنتاجية، حيث أصبحت المؤسسات المالية تشترط ضمانات مادية عند منح القروض، وهو ما دفع بعض المنتجين إلى اللجوء إلى ممارسات غير قانونية مثل تأجير الأراضي أو التنازل غير الرسمي عنها. في هذا الإطار، يُعوَّل على قانون الامتياز الفلاحي رقم 10-03 الذي يمنح الفلاح عقد امتياز رسمي، يمكنه من التعامل بشكل قانوني مع المؤسسات المالية واستخدامه كضمان للحصول على التمويل. إلا أن مدى نجاعة هذا القانون يبقى رهينًا بتطبيقه العملي وبتجاوز العراقيل البيروقراطية المرتبطة به. (رجراج، 8-9 مارس 2005، ص. 21)

2- معوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

تُعد الموارد الطبيعية ركيزة أساسية في النشاط الزراعي، إذ لا يمكن الحديث عن إنتاج زراعي فعّال دون توفر شروط طبيعية ملائمة تشمل الأرض الخصبة، المناخ المناسب، وتوفر المياه الكافية. وأي خلل أو نقص في هذه العناصر يؤثر سلباً على حجم ونوعية الإنتاج الزراعي، وهو ما يعاني منه القطاع الفلاحي في الجزائر. إضافة إلى ذلك، تواجه الزراعة الجزائرية صعوبات تكنولوجية تحد من مردوديتها وتنافسيتها.

أ- المعوقات المرتبطة بنوعية الأرض

تشكل الأراضي الزراعية المحدودة من حيث المساحة والخصائص التربة إحدى أبرز التحديات التي تعيق التوسع الزراعي في الجزائر. فحسب إحصائيات وزارة الفلاحة لسنة 2002، فإن المساحة الكلية للأراضي الجزائرية تقدر بـــ 238مليون هكتار، منها حوالي 40.7 مليون هكتار فقط (17%) تعتبر أراضي قابلة للاستغلال الزراعي، بينما لا تتعدى 2.8مليون هكتار المساحة الفعلية المستعملة للزراعة، أي ما يعادل 20.2%فقط من الأراضي الصالحة للزراعة.(Ministère de l'Agriculture, 2002)

ويؤكد تقرير جامعة الدول العربية (2000) أن التغيرات الطبيعية التي تطال الأراضي الزراعية تؤثر مباشرة في قدرتها الإنتاجية واستدامتها، حيث تحتل العوامل الطبيعية الصدارة في تحديد كفاءة الإنتاج الزراعي.

ب- المعوقات المرتبطة بطبيعة الأرض الزراعية

تتجلى هذه المعوقات في عدة مظاهر تؤثر على اقتصادية الاستغلال الزراعي، نذكر منها:

1. تقلص المساحات الزراعية بفعل التجريف والبناء والتبوير غير القانوني.
2. انتشار ظاهرة التملح بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية وتراكم الأملاح الضارة في التربة.
3. التصحر، الذي يهدد الأراضي الزراعية خاصة في الجنوب، ويمتد تدريجياً نحو الشمال (عجيني، بعلة، وبوعبيدة، 2017).
4. تفتت الملكيات والحيازات ما يؤدي إلى استغلال غير اقتصادي للأرض.

5. فقدان خصائص التربة الإنتاجية، نتيجة سوء الاستغلال والتصحر والانجراف، مما يؤدي إلى تراجع خصوبتها وتحولها إلى أراضٍ غير منتجة (غربي، 2010، ص. 298).

ج- المعوقات المناخية ونقص الموارد المائية

تعتبر المياه من أكثر الموارد الزراعية ندرة في الجزائر، إذ تعتمد معظم الزراعات على مياه الأمطار التي تتسم بتذبذبها في الكم والكيف، وتوزيعها غير المنتظم جغرافياً وزمنياً. كما أن الاستغلال غير الكفء للموارد المائية يزيد من معضلة شح المياه ويؤثر على استقرار الإنتاج الزراعي.

إضافة إلى ذلك، تؤثر التقلبات المناخية مثل موجات الجفاف أو الفيضانات على الدورة الزراعية، مما يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 3% من الأراضي المطرية في الجزائر تتعرض سنوياً لمشكلة الانجراف المائي (أوسرير وخدير، 2017، ص. 11-12)

4 – معوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية:

يشكل العنصر البشري والأسس التنظيمية والمادية ركيزة مهمة في تطوير القطاع الزراعي، حيث أن أي خلل أو قصور في هذه الجوانب ينعكس سلبًا على مردودية الإنتاج ومستوى التنمية الريفية.

أ- المعوقات التنظيمية

رغم توفر الجزائر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة في المجال الزراعي، إلا أن سوء استغلال هذه القدرات وضعف الأداء الإداري يمثلان عقبة حقيقية أمام تطوير هذا القطاع. ويُلاحظ أن الكثير من مديريات الخدمات الفلاحية تعاني من فائض غير مستغل من الموارد البشرية، مع غياب التوجيه الفعّال لهذه الطاقات نحو مهام ميدانية كجمع وتحليل المعطيات حول الموارد الزراعية والبشرية، مما يقلل من مساهمتها في صياغة السياسات والاقتراحات الإنتاجية المناسبة.

ويُعزى هذا القصور في التسيير إلى طبيعة الإدارة الزراعية، التي تخضع في الغالب إلى بيروقراطية تنظيمية جامدة، غير متكيفة مع طبيعة النشاط الزراعي الذي يتطلب ديناميكية ومرونة في التسيير وتنسيقاً فعّالاً بين الفاعلين (الفلاح، المديريات، مؤسسات الدعم، والممولين).

ب- معوقات التمويل والاستثمار

تُعد ندرة رؤوس الأموال، سواء على الصعيد المحلي أو الأجنبي، من أبرز المعوقات التي تحدّ من تطور الزراعة في الجزائر. فالتمويل الزراعي لا يقتصر على تخفيف العبء المالي عن كاهل المزارع، بل يشكل أداة رئيسية لتحفيز إدخال التكنولوجيا الحديثة، وتوسيع الاستثمار، وتحسين الإنتاجية، وخلق تنمية ريفية مستدامة.

وقد اعتمد التمويل الزراعي في الجزائر، بدرجة أولى، على مؤسسات تابعة للدولة مثل البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ، إضافة إلى صناديق الدعم الموسمية التي توفر قروضًا مدعومة لتغطية حاجيات الإنتاج والتسويق.

ورغم هذه الآليات، فإن مساهمة التمويل في دعم الزراعة تبقى ضعيفة، ويُعزى ذلك إلى جملة من الإشكالات، من أهمها:

- تدني حجم الاستثمار الفعلي في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- استمرار إشكالية العقار الفلاحي، حيث لم تُسوّى بعد العديد من العقارات، مما يحول دون اعتمادها كضمانات للحصول على القروض.
- عدم استقرار الحيازة القانونية للأراضي الفلاحية.
- ضعف قدرة الفلاحين على تسديد القروض، مما يولّد انعدام الثقة بين الفلاح والمؤسسة المالية.
- غياب نظام تمويلي ملائم لخصوصيات النشاط الفلاحي والواقع الريفي.

رابعاً: معوقات تصدير المنتجات الزراعية

رغم الإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها القطاع الزراعي الجزائري، إلا أن قدرته التصديرية تبقى ضعيفة، حيث تواجه الصادرات الفلاحية عدة عراقيل ترتبط بجوانب تسويقية وتنظيمية وتكنولوجية.

أ- المعوقات التسويقية

تشكل المشاكل التسويقية أحد أهم العوائق التي تحد من الاندماج الفعال للمنتجات الزراعية الجزائرية في الأسواق الدولية، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي (قادري ودريش، 2017، ص. 9):

1. صغر وتبعثر المساحات المزروعة، مما يرفع من تكاليف النقل والفرز والتعبئة ويقلل من القدرة التنافسية للمنتج.
2. الطرق البدائية في إعداد المحاصيل للتسويق، إذ لا يتم احترام معايير الجودة في عمليات الفرز والتوضيب، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التلف والفاقد.

3. نقص المعلومات التسويقية الدقيقة، إذ يفتقر المزارع إلى معطيات موثوقة حول الطلب والأسعار في الأسواق المحلية والدولية، بينما تتوفر هذه المعلومات بشكل أكبر للتجار والوسطاء، مما يُضعف موقع المزارع في السوق.
4. غياب التصنيع الزراعي المنتظم، حيث يتم تصنيع المحاصيل بناءً على ما يجود به التجار والوسطاء، دون التعاقد المسبق مع الفلاحين أو الالتزام بخطط إنتاج محددة.
5. غياب التمويل التسويقي الكافي، خاصة في المناطق البعيدة، ما يدفع المزارعين إلى اللجوء إلى الوسطاء لأخذ سلفات، وهو ما يعرضهم للاستغلال ويقلل من عوائدهم.

2- معوقات تكنولوجية

يعاني القطاع الزراعي الجزائري، رغم إمكانياته الطبيعية والبشرية، من جملة من التحديات التي تحد من قدرته على التصدير بفعالية. ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى تكنولوجية، تنافسية، إدارية ولوجيستية كما يلي:

-1المعوقات التكنولوجية

ما تزال الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول الصناعية تشكل حاجزاً كبيراً أمام تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية في الأسواق الخارجية. وترجع هذه الفجوة إلى عدة أسباب (بخيت، 2011، ص. 120-122)، من أبرزها:

- ضعف الاستثمار في البحث العلمي والتطوير، مما ينعكس سلباً على جودة وتنوع المنتجات.
- قلة الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا كأداة لتحسين القدرات التصديرية.
- نقص التكوين والتأهيل المهني للكفاءات البشرية في مجالات تصدير المنتجات الزراعية.
- غياب قاعدة بيانات رقمية حديثة توفر للمصدرين معلومات دقيقة حول الأسواق والفرص التجارية.
- عدم توظيف البرامج الإلكترونية الحديثة في إدارة العمليات التصديرية.
- اتساع الفجوة الرقمية في مجال التصدير الإلكتروني.
- ضعف رقمنة الإجراءات الإدارية الخاصة بعمليات التصدير الزراعي، ما يؤدي إلى بطء وتعقيد الإجراءات.

2-تحديات التنافسية التصديرية

تواجه المنتجات الزراعية الجزائرية منافسة حادة في الأسواق الدولية، خاصة من قبل دول ذات إنتاجية عالية ونظم تصديرية متطورة. وتعود هذه التحديات إلى عدة عوامل رئيسية:

- عدم الالتزام بمعايير الجودة الدولية، مثل مواصفاتISO ، ما يحد من قبول المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.
- غياب الميزات التنافسية للسلع الزراعية الجزائرية، سواء من حيث الجودة أو السعر أو طرق التعبئة والتغليف.
- ندرة الدراسات السوقية المتخصصة في أذواق واحتياجات المستهلكين الأجانب، مما يؤدي إلى ضعف قدرة المنتجين على توجيه منتجاتهم بالشكل المناسب.

3-التحديات الإدارية في التصدير

تلعب الإدارة دوراً محورياً في إنجاح عملية التصدير، غير أن الأداء الإداري في المجال الزراعي يعاني من العديد من النواقص (النجار، 2002، ص. 109-112)، من أهمها:

- نقص الكفاءات الإدارية القادرة على قيادة عمليات التصدير.
- غياب التخطيط الاستراتيجي السليم لتحديد الأهداف والوجهات التصديرية.
- ضعف القدرة على التنبؤ بالطلب العالمي وتحليل اتجاهاته.
- عدم احترام الجداول الزمنية لتوصيل الشحنات في الوقت المحدد، مما يؤثر على مصداقية المورد.
- غياب أنظمة الرقابة الفعالة لمتابعة التنفيذ ومقارنته بالمخططات المعتمدة.
- عدم تقييم الأداء التصديري بصفة دورية من أجل تحسينه.
- ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين في سلسلة التصدير.

4-العراقيل اللوجيستية

تشكل البنية التحتية اللوجيستية عاملاً حاسماً في تسهيل أو عرقلة الصادرات، حيث تعاني الجزائر من عدة عراقيل على مستوى كل من المطارات والموانئ.

أ. المطارات:

- غياب منصات مخصصة للتخزين المبرد أو سلاسل تبريد فعالة، وهو أمر أساسي للحفاظ على جودة المنتجات الفلاحية القابلة للتلف.
- مراكز الشحن الجوي غير مجهزة ومخصصة أساساً للسلع غير القابلة للتلف، مما يجعلها غير ملائمة للمنتجات الزراعية.

ب. الموانئ:

- بنية تحتية قديمة وغير ملائمة لحجم المتطلبات التصديرية الحديثة، تعاني من الاختناق والتداخل العمراني، مما يعرقل المعاملات التجارية.
- قدم الأسطول البحري وصعوبة وفاء الناقلين بالتزاماتهم، مما يؤثر سلبًا على احترام آجال التسليم في الموانئ الأجنبية.

المطلب الثاني: فرص ترقية صادرات القطاع الفلاحي

تتوفر الجزائر على إمكانات وفرص هائلة تؤهلها لترقية الاقتصاد الوطني وتبوء مكانة مرموقة في المجال الزراعي ضمن دول المنطقة، سواء أكانت هذه الإمكانات بشرية، أم طبيعية تحتاج فقط إلى المزيد من التثمين والاستغلال الأمثل لترقية صادرات المنتجات الزراعية، يمكننا إيجاز أهم هذه الفرص والإمكانات كما يلي:

– تعدد البيئات المناخية الزراعية

– استخدام كميات منخفضة من المواد الكيميائية؛

– سوق كبير (الأسواق المحلية والمجاورة الخارجية البحر الأبيض المتوسط والبلدان الإفريقية و العربية)؛

– إمكانية توفير المنتجات وتزويد السوق على مدار السنة وحتى في غير المواسم؛

– تشكيلة كبيرة من المواد؛

– منتجات ذات نوعية جيدة وحتى بيولوجية.

.كما تمتلك الجزائر رصيدا هاما من الأراضي الزراعية الكلية والتي تقدر بحوالي 42,46 مليون هكتار في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8,42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20 % من المساحة الزراعية الكلية، فعند مقارنة الرقمين السابقين نجد أنه هناك إمكانية حقيقية لزيادة المساحة الصالحة للزراعة.

تتنوع المحاصيل الزراعية الجزائرية لا سيما الحبوب، النخيل وتربية المواشي من الأغنام والأبقار والدواجن في حين تتمثل الصادرات الزراعية في التمور وزيت الزيتون ومؤخرا بعض المنتجات الغذائية كالعجائن وغيرها هذا ما يستدعي إعطاء دفعة للمنتجات الأخرى حتى يكون هناك تنويع في الصادرات من المنتجات الفلاحية والغذائية.

كما هناك مزايا أخرى تمثل فرصا هامة يتوجب استغلالها وتثمينها لترقية صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي منها:

- التنوع الكبير للمناطق الطبيعية والكفاءات الإنتاجية المقابلة لها؛

- ثراء في الموارد الطبيعية البيولوجية النباتية والحيوانية؛

- التنوع والنمو المتزايد في الطلب المحلي على المنتجات الزراعية ذات الجودة؛

- القدرة التصديرية لمنتجات زراعية لمجابهة الطلب الخاص بالمنتجات البيولوجية والمتاحة محليا على نطاق واسع؛

- موارد بشرية أغلبها من فئة الشباب؛

- الاهتمام القوي للشركاء الأجانب بالاستثمار والمساهمة في تحقيق البرامج الطموحة للتنمية الزراعية والغذائية والتنمية الريفية الجزائرية.

من جهة أخرى يعتبر القرب من الأسواق الأوربية العربية والإفريقية فرصة هامة حيث تشكل الأسواق الأوروبية فرصة هامة لترقية الصادرات حيث أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين حيث يتوقع بها مالا يقل عن مليون مستهلك و بمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا هذا من جهة ناهيك عن تقاربها الجغرافي مع الجزائر والذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة كذلك هو الشأن في الأسواق الإفريقية التي تعد أسواقا تقليدية ومجالا واعدا للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وخاصة القطاع الزراعي إذ أن هذه الأسواق تتميز بكبر حجم الزبائن المرتقبين فيها حيث يتوقع فيها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك كما تتوفر كل الحوافز الجمركية والتي تتبناها الكثير من التكتلات الدول الإفريقية ويمكن دخولها بشكل أيسر من أي سوق أخرى، كما أن الأسواق العربية وبحكم التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط المنتجات بدل تعديلها وفق الاحتياجات المختلفة لكل سوق.

المطلب الثالث: آليات ترقية صادرات القطاع الفلاحي:

إن بناء نظام فلاحي حديث ومتكامل لا يتحقق بمجرد إصدار النصوص القانونية والمراسيم، بل يقتضي انسجاماً بين تلك التشريعات وبين متطلبات الواقع ومقتضيات التطور. وفي هذا الإطار، فإن تنمية وترقية الصادرات الزراعية الجزائرية تتطلب تبني حزمة من الإجراءات التنظيمية، والتمويلية، والتكنولوجية، عبر عدة مستويات:

.1على مستوى الإنتاج

لا ينبغي اختزال مهام الفلاحة في إنتاج المحاصيل وتوسيع المساحات المزروعة فقط، بل يجب أن تشمل المكننة الزراعية والتوسع العمودي في الإنتاج، وتبني نموذج التحول الفلاحي كما هو الحال في دول أوروبا وأمريكا الشمالية. ويمكن للدولة الجزائرية، إلى جانب الجهود المبذولة، اعتماد عدد من الاستراتيجيات التي نراها ضرورية لدعم القطاع.

أولاً: تسوية الإشكال العقاري الفلاحي

يشكل الغموض القانوني حول العقار الفلاحي أحد أبرز المعوقات التي تواجه تطوير القطاع. فلا تزال الإشكاليات المرتبطة بالمستثمرات الجماعية والفردية (منذ 1987) وقانون الامتياز 10-03 دون حل جذري، مما ينعكس سلبًا على جاذبية الاستثمار واستقرار الإنتاج. كما أن تجزئة الأراضي تعيق تطوير مشاريع ذات بعد اقتصادي واسع. من جهة أخرى، فإن نجاح أي مشروع تنموي في المجال الزراعي لا بد أن ينطلق من تمكين الفلاح الفعلي وتعزيز مسؤوليته كفاعل اقتصادي أساسي في التنمية الريفية. (مراتي وشريط، 2017، ص. 12)

ثانياً: تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي

رغم أهمية القطاع الفلاحي، إلا أن حصته من الاستثمارات تبقى ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات، وهو ما يرجع جزئياً إلى قصور المؤسسات البنكية في تأدية دورها التمويلي. إن تحقيق الإنتاجية العالية في الفلاحة يستدعي استثمارات رأسمالية ومعرفية كبيرة، مما يوجب:

- تسهيل ولوج رؤوس الأموال الخاصة، ضمن شراكات عمومية-خاصة أو خاصة-خاصة.
- تحسين الإطار التحفيزي والمرافقة المالية للاستثمار.
- تيسير الوصول إلى العقار الفلاحي واستصلاح الأراضي.
- عصرنة المستثمرات الزراعية وتطوير البنى التحتية.

(دعمي، 2017، ص. 15)

كما يتطلب الأمر وضع سياسة شاملة للإقراض الزراعي تقوم على معايير موضوعية ومنصفة، بهدف تمكين الفلاحين من تنفيذ مشاريعهم.

ثالثاً: التكوين والإرشاد الزراعي

يلعب التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي دورًا محوريًا في رفع الإنتاجية وتحسين استخدام الموارد. وتكمن أهمية هذه العناصر في:

- نقل المعارف والتقنيات الحديثة للفلاحين.
- تحسين طرق الإنتاج ومعالجة الأمراض النباتية والحيوانية.
- الاستخدام العقلاني للموارد مثل التربة والمياه.

وقد قامت الدولة بعدة مبادرات في هذا المجال:

- تكوين الفلاحين والإطارات المختصة، وتحفيز الشباب على الانخراط في النشاط الزراعي.
- عصرنة نظم التكوين الزراعي وتعزيز الشراكة مع وزارة التكوين المهني ومع بلدان الجوار.
- إنشاء إذاعة متخصصة (RIF TV) لدعم الإرشاد الفلاحي والتعريف بالممارسات المثلى.
- إعادة هيكلة أنظمة الإعلام الزراعي وتطوير شبكة معلومات فلاحية متكاملة.

(بن عبد العزيز وبن علي، 2017، ص. 6؛ عدة ومحمد، 2017، ص. 13)

ورغم توفر الجزائر على كفاءات متخصصة، إلا أن تفعيل هذه الموارد البشرية يبقى دون المستوى المطلوب.

رابعاً: تطوير البحث والإرشاد الزراعي

تسعى الدولة إلى دعم سياسة البحث الزراعي من خلال معاهد متخصصة أبرزها المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية والمعهد الوطني للبحث في الغابات، وهي مؤسسات معنية بوضع وتنفيذ السياسات البحثية في المجال الفلاحي.

تركز هذه المعاهد على:

- تطوير الإنتاج النباتي والحيواني؛
- تحسين تقنيات حفظ وتحويل المنتجات؛

- استخدام التكنولوجيات الحيوية؛
- دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للوسط الريفي
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.

(برناوي وبلعربي، 2010، ص. 34)

أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فتشرف على أكثر من ثلاثين معهداً متخصصاً، من أبرزها المعهد الوطني الزراعي، الذي يعمل على:

- تحسين التراث الوراثي النباتي والتقنيات الزراعية؛
- البحث في أمراض البذور والشتائل؛
- الحفاظ على الغابات والمناطق السهبية؛
- تطوير الزراعة في المناطق الجافة؛
- ترشيد استعمال المياه وتقنيات السقي الحديثة؛
- تثمين المنتجات الزراعية والصناعية ذات الأصل الفلاحي.

ويُعد الإرشاد الزراعي أحد أهم أدوات تحسين المردودية ورفع مستوى معيشة السكان. غير أن الجزائر ما تزال تعاني ضعفاً في أداء جهاز الإرشاد، مما ينعكس سلباً على إدماج التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية، ويُعزى ذلك إلى ضعف الاعتماد على نتائج البحث العلمي وقلة تفعيل برامج المعاهد المختصة.

ب – في مجال التسويق والتصدير

يُعد التسويق الزراعي أحد المحاور الاستراتيجية والمنافسة في ظل اقتصاد السوق المفتوح، حيث تُوظف عوامل الإنتاج بحرية، وتُتاح إمكانية التنقل بين الأنشطة الإنتاجية من دون قيود. ومن هذا المنطلق، فإن التسويق الزراعي لا يقتصر على بيع المنتجات، بل يمثل ركيزة أساسية للنهوض بالقطاع الزراعي، وفتح آفاق جديدة للأسواق، وتوسيع قاعدة التصدير.

أولاً: التسويق على المستوى الداخلي

.1تطوير شبكات التوزيع: يُعد تنظيم التوزيع الزراعي عاملاً جوهرياً في تكييف الأنشطة التسويقية وفقاً للظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والجغرافية. لذا، من الضروري بناء شبكات توزيع فعالة قادرة على ضمان التدفق

السلس للسلع الزراعية من مناطق الإنتاجإلى مناطق الاستهلاك، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق المعزولة التي تفتقر إلى نظام توزيع مهيكل. ويُعتبر نشاط التوزيع وسيلة لضبط وتنظيم التبادل، ما يُعزز من فعالية السوق الزراعية.

.2الترويج للمنتجات الزراعية

يُشكل الترويج أداة فعالة لتعزيز موقع المؤسسة الزراعية في السوق. ويتحقق ذلك من خلال:

- المشاركة في المعارض والصالونات على المستويين المحلي والدولي؛
- إصدار مطويات ونشرات تعريفية بالمنتجات؛
- تكوين الإطارات المختصة في الترويج والتسويق الزراعي؛
- تخصيص ميزانيات محددة ضمن رأس المال للترويج وتعزيز الصورة السوقية للمؤسسة.

يُساهم هذا النشاط في خلق فوائض إنتاجية يمكن توجيهها نحو التصدير، بما يدعم التنافسية الدولية للمنتجات الزراعية الجزائرية.

(حامد، شرون، وكلاش، 2017، ص. 35)

.3تعزيز الاستثمار المحلي

شهدت الجزائر تحفيزاً ملحوظاً للاستثمار المحلي من خلال حزمة من القوانين، أبرزها القانون رقم 01-16 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي يمنح امتيازات ضريبية وعقارية ومصرفية للقطاعات المنتجة، ومنها الزراعة. هذه الامتيازات تسمح بتنويع الاستثمارات الزراعية وتنشيط روح المقاولاتية الزراعية، بما يدعم تأسيس مؤسسات قوية قادرة على خوض المنافسة وتسويق منتجاتها بفعالية في الأسواق.

(جنادي، 2017، ص. 12)

ثانياً: التسويق على المستوى الدولي

.1تطوير البنية التحتية الزراعية التنافسية

يمثل الاستثمار في الهياكل القاعدية عاملاً أساسياً لضمان الجودة واستمرارية العرض في الأسواق الدولية. ويتعلق الأمر بإنشاء:

- مستودعات ومراكز التبريد والتكييف؛

- منشآت لحفظ المنتجات سريعة التلف كالخضر والفواكه؛
- بنى تحتية لتقليل كلفة النقل والتخزين والتبريد.

ويشترط أن يكون هذا التوسع متوازناً جغرافياً لتغطية مختلف المناطق الزراعية، مما يُقلص من التكاليف ويرفع من مردودية العملية التسويقية.

(العمر، 2007، ص. 10)

2.التحالفات التسويقية الدولية

من الآليات الحديثة في التسويق الدولي إبرام التحالفات مع مؤسسات أجنبية، سواء عبر:

- منح التراخيص لإنتاج المنتجات محلياً في الدول المستهدفة مقابل عائدات مالية؛
- أو عبر شراكات إنتاج وتسويق مشتركة، ما يُساهم في دخول الأسواق الجديدة وتوسيع الحضور التجاري.

(سامر،2002،ص63)

3.تحليل البيئة التنافسية

يُعد تحليل السوق أداة حيوية لفهم سلوك المستهلكين وتغيرات الطلب، خاصة في ظل تنوع وتعدد المنتجات الزراعية المتوفرة. وتفرض المنافسة ضرورة:

- تحليل القوى التنافسية للسوق؛
- التقييم المستمر لفرص التمركز في الأسواق الأجنبية؛
- استثمار القدرات الإنتاجية والتسويقية لتقديم عروض أكثر تنافسية من حيث الجودة والسعر.

(جنادي، 2017، ص. 12)

4.الاعتبارات السياسية للتسويق الدولي

تلعب البيئة السياسية والاقتصادية دوراً محورياً في توجيه الاستراتيجيات التسويقية الدولية. فاستقرار الإطار السياسي والقانوني في الدولة المستضيفة يُعد شرطاً أساسياً لضمان نجاح أنشطة التصدير، مما يحتم على المؤسسات الفلاحية إدراك طبيعة الأطر التشريعية والتنظيمية في الأسواق المستهدفة. (المهدي، 2006، ص. 257)

ثانيا :في مجال التصدير

تُعد **ترقية الصادرات الزراعية** في الجزائر رهينة بجملة من المتطلبات الأساسية التي تمس البنية التحتية، المنظومة المالية، والإطار التنظيمي والتجاري العام. فلا يمكن تحقيق الاندماج الفعلي في الأسواق الدولية دون تحديث شامل للهياكل الاقتصادية، وتسهيل الإجراءات أمام المتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة إلى تبني استراتيجية تصديرية مدروسة ومنسجمة مع متطلبات السوق العالمية.

وقد أشار "بولطيف" (2015، ص. 116) إلى جملة من المحاور الحيوية الواجب أخذها بعين الاعتبار في هذا الإطار:

.1تنظيم وتطوير النقل الدولي

إن **النقل الدولي** يمثل أحد الشروط الضرورية لضمان تنافسية المنتجات الزراعية في السوق الخارجية. ويقتضي ذلك المفاضلة بين وسائل النقل المتاحة (البري، البحري، الجوي)، وفقاً لطبيعة المنتجات الزراعية (قابليتها للتلف، تكاليف النقل، مدة الوصول...)، من أجل **تقليل الكلفة الزمنية والمادية** وضمان المحافظة على جودة المنتج إلى غاية وصوله إلى الأسواق الخارجية.

.2تنويع وسائل الدفع الدولية

يُعتبر النظام المصرفي أحد الركائز الأساسية لإنجاح المبادلات التجارية الخارجية. ومن هذا المنطلق، من الضروري تنويع وسائل الدفع الدولية بما يتماشى مع خصوصية كل صفقة، ومن بين هذه الوسائل نذكر:

- الاعتماد المستندي :(Credit Documentary) أكثر الوسائل أماناً بالنسبة للمصدّر؛
- التحصيل المستندي :(Remise Documentaire) يستخدم عند وجود ثقة بين الطرفين؛
- التحويل الحر :(Virement libre) يُلجأ إليه عادة في حالات بسيطة أو معاملات تجارية محدودة.

.3بناء استراتيجية تصديرية متكاملة

ترتكز الاستراتيجية التصديرية المتكاملة على مجموعة من الدعائم، منها:

- تحسين جودة المنتجات الزراعية وفقاً للمعايير الدولية؛
- تحليل الأسواق الخارجية وتحديد حاجياتها؛
- اختيار القنوات التوزيعية الملائمة؛

- بناء صورة تسويقية قوية للمنتجات الوطنية في الخارج؛
- دعم الإطار القانوني والجمركي لعمليات التصدير.

.4تفعيل الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية

تلعب الاتفاقيات الدولية والتكتلات الاقتصادية دوراً محورياً في فتح الأسواق الخارجية وتسهيل ولوج المنتجات الزراعية إليها. ومن بين أبرز الأطر التي يمكن للجزائر تفعيلها:

- اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية؛
- الاتحاد المغاربي؛
- منطقة التجارة الحرة الإفريقية .(ZLECAF)

ويُعتبر تفعيل هذه التكتلات عاملاً مساعداً على تقليص القيود الجمركية والإجرائية، وفتح آفاق تصديرية أرحب للمنتجات الزراعية الجزائرية.

.5تحضير المنتجات الزراعية للمنافسة الدولية

تستلزم الاندماج في الاقتصاد العالمي إعداد المنتجات الزراعية المحلية وفق معايير الجودة العالمية، من حيث:

- الشهادات الصحية والمخبرية؛
- طرق التعبئة والتغليف الحديثة؛
- التحكم في سلسلة التبريد والتخزين؛
- الاستجابة للمتطلبات البيئية والصحية للمستهلكين الدوليين.

خاتمة الفصل

رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية منذ مطلع الألفية الثالثة، لا سيما من خلال إطلاق برامج تنموية خاصة بالقطاع الفلاحي، والتي هدفت إلى إنعاشه وتحسين أدائه وتعزيز مساهمته في تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية، إلا أن النتائج المحققة لا تزال دون المستوى المأمول.

فرغم حجم الدعم المالي الكبير الذي استفاد منه القطاع في إطار مختلف المخططات التنموية، ورغم الإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة، فإن مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، وكذا في خلق مناصب الشغل وترقية التجارة الخارجية، لا تزال ضعيفة نسبياً. ويُبرز هذا الواقع وجود اختلالات هيكلية وتسييرية تتطلب أكثر من مجرد ضخ الموارد المالية، بل تستلزم مرافقة فعالة ترتكز على:

- رفع فعالية الدعم المالي المقدم، عبر ربطه بأهداف محددة وقابلة للقياس؛
- تحسين بيئة الاستثمار الفلاحي من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط النفاذ إلى العقار الفلاحي؛
- توسيع نطاق التحفيزات للمستثمرين والفلاحين الحقيقيين، بما يضمن استغلال الإمكانات المتاحة بطريقة مثلى؛
- تفعيل آليات الرقابة والتقييم لبرامج الدعم الفلاحي، قصد تصحيح المسار وتفادي التبذير.

وعليه، فإن تجاوز الإشكاليات التي تعيق أداء القطاع الفلاحي يتطلب مقاربة تنموية شاملة تدمج بين الدعم المالي، والإصلاح المؤسسي والتشريعي، وتثمين البحث العلمي والتكوين، بما يسمح بخلق ثروة مستدامة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله.

دراسة النتائج على ضوء الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقدمة في بداية الدراسة فقد توصلنا إلى ما يلي:

1- **الفرضية الأولى:** تمتلك الجزائر قدرات هائلة في المجال الزراعي، وبإمكانها، من خلال استغلال هذه الإمكانيات بطريقة فعالة ومنهجية، أن تطور صادراتها من المنتجات الفلاحية، مما يساهم بشكل مباشر في تعزيز حصتها من الصادرات خارج قطاع المحروقات. وقد توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية من خلال ما تطرقنا له في دراستنا لمكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال معرفة إمكانياته وإنتاجه بشقيه النباتي والحيواني.

2- **الفرضية الثانية:** رغم وفرة الموارد والإمكانات المتاحة، لا تزال الصادرات الزراعية تمثل نسبة محدودة من إجمالي الصادرات الجزائرية، ما يعكس الحاجة إلى تفعيل السياسات التحفيزية لرفع هذا المستوى.وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

3 - **الفرضية الثالثة:** إن تقوية ودعم القطاع الزراعي يشكلان عاملين رئيسيين في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، إلى جانب مساهمتهما الجوهرية في تنويع القاعدة التصديرية الجزائرية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، وبالتالي تقل حجم الواردات، وتقل حجم الفاتورة الغذائية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

وفي هذا الصدد تم وضع **الاقتراحات التالية:**

في ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن أجل النهوض بقطاع الزراعة وتعزيز القدرة التصديرية للمنتجات الفلاحية الجزائرية، نقترح جملة من التوصيات الاستراتيجية التي من شأنها دعم هذا القطاع الحيوي ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني:

1. **وضع رؤية استراتيجية شاملة للزراعة والتنمية الريفية**

يجب على الدولة صياغة رؤية واضحة ومتكاملة لتنمية الزراعة، تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية الدولية ومتطلبات التنمية المستدامة، عبر تبني تدابير فعالة لزيادة الاستثمار في القطاع وإعادة تقييمها بشكل دوري.

2. **توفير بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة**

إن استقرار السياسات النقدية والمالية وأسعار الصرف والفائدة يشجع على تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو القطاع الزراعي، كما يمنح الفلاحين والمصدرين القدرة على التخطيط والاستثمار طويل الأمد بثقة.

3. **معالجة الاختلالات الهيكلية في القطاع**

ينبغي التصدي لمشكلات العقار الزراعي، التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء، وسوء استعمال الموارد المائية، وذلك من خلال تشريعات صارمة وتحفيزات تستهدف عصرنة التقنيات وتشجيع المبادرات الاستثمارية الجادة.

4. **تأهيل الموارد البشرية الزراعية**

تكوين يد عاملة مؤهلة ومتحكمة في التكنولوجيا الزراعية الحديثة يعتبر من الشروط الأساسية لتحسين الإنتاجية وتقليص فاتورة الاستيراد، خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية غير الأساسية التي يمكن استبدالها ببدائل محلية.

5. **تحديث البنية التحتية للتخزين**

ضرورة اعتماد تقنيات بناء حديثة لمخازن المحاصيل، لاسيما في المناطق ذات الإنتاج المرتفع، لضمان تقليص الخسائر وتحقيق فعالية أكبر في سلسلة التوريد الزراعية.

6. **إنشاء شبكة معلومات خاصة بالتصدير الفلاحي**

توفير نظام معلوماتي شامل ودقيق يمكّن المصدرين من متابعة تطورات الأسواق الخارجية، ورسم سياسات تصديرية ناجعة مبنية على معطيات دقيقة وآنية.

7. **تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري**

تقديم الدعم المالي والتقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الزراعي، لما لها من دور محوري في تنويع القاعدة التصديرية وتنشيط الأسواق الخارجية.

8. **بناء نظام معلومات خاص بالإدارة الفلاحية**

ضرورة إعداد قواعد بيانات خاصة بالصادرات الفلاحية وتحليل أسواق التصدير بشكل منتظم، بما يسمح باتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية وتنبؤية.

9. **إنشاء بنوك متخصصة في تمويل التصدير الفلاحي**

تخصيص مؤسسات مصرفية أو فروع خاصة ضمن البنوك القائمة لتمويل نشاطات تصدير المنتجات الفلاحية، بهدف تسهيل الولوج إلى الأسواق الخارجية وضمان استمرارية العملية التصديرية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تناولت هذه الدراسة واقع تصدير المنتجات الفلاحية في الجزائر، حيث تم التطرق بداية إلى الإطار النظري لمفهوم التصدير في الفكر الاقتصادي، مع التركيز على دوره الحيوي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي عبر مختلف القطاعات. كما استعرضنا أبرز النظريات الاقتصادية التي ساهمت في بلورة مفهوم التصدير، والدوافع التي جعلت الدول تنتهجه كخيار استراتيجي لتحقيق مكاسب تجارية وتنموية، إلى جانب التطرق إلى الإطار القانوني المنظم لنشاط التصدير في الجزائر، وأهم التشريعات التي سنّها المشرّع لتأطير هذه العملية.

وقد شملت الدراسة أيضاً تشخيصاً لأهم المشاكل والعراقيل التي تعيق ديناميكية التصدير الفلاحي، رغم توفر الجزائر على رصيد معتبر من الإمكانيات والمؤشرات الزراعية الواعدة. كما تم التطرق إلى أهم الإصلاحات الزراعية التي تبنتها الدولة بهدف رفع الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مع التركيز على حالة الصادرات الفلاحية الجزائرية، والمنتجات الأكثر تصديراً، إلى جانب استعراض الحوافز التي تقدمها الدولة للمصدرين لتحسين جودة المنتجات ورفع قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

وفي ضوء ما سبق، توصلنا إلى جملة من النتائج التي تجيب على تساؤلات الدراسة، وتؤكد الفرضيات التي انطلقت منها، ومن أبرزها:

- يُعد القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية في الجزائر، وقد شهد العديد من محاولات التطوير والإصلاح، إلا أن تلك السياسات اتسمت في معظمها بعدم الاستمرارية، وبالارتهان للظروف المناخية، الأمر الذي حال دون تحقيق مردودية اقتصادية واجتماعية قوية، رغم ما تم تسخيره من إمكانيات مادية معتبرة.

- يُمثل القطاع الزراعي خياراً استراتيجياً لتنويع الاقتصاد الوطني، نظراً لما يتمتع به من مقومات طبيعية ومؤشرات تنموية، غير أنه لم يحظ بعد بنفس مستوى الدعم والمتابعة والرقابة التي خُص بها قطاع المحروقات، وهو ما يستدعي إعادة النظر في ترتيب الأولويات الاقتصادية.

- إن عناصر الإنتاج والتسويق والتصدير تُعد المحددات الأساسية لفعالية القطاع الزراعي، وتُشكل في مجملها العوامل الحاسمة في التفاعل مع آثار تحرير التجارة الزراعية. فرغم ما قد ينجم عن هذا التحرير من آثار سلبية، إلا أن القدرة

على مواجهتها تبقى رهينة بإصلاح داخلي شامل، يستهدف اختلالات البنية الإنتاجية والتسويقية والتصديرية، وذلك من خلال توجيه السياسات العامة بما يخدم الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

وفي الختام، فإن دعم تصدير المنتجات الفلاحية في الجزائر لا يمكن أن يتحقق إلا ضمن رؤية متكاملة، ترتكز على تحديث البنية التحتية، إصلاح المنظومة القانونية والمالية، تبني استراتيجيات تسويق فعالة، وتحفيز الاستثمار الخاص، ما سيسمح بتعزيز التموقع التنافسي للجزائر في الأسواق الدولية.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة	أ – د
الفصل الأول : المرتكزات النظرية للتصدير والصادرات خارج المحروقات	
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التصدير	07
المطلب الأول: مفهوم التصدير	07
المطلب الثاني: أنواع التصدير	07
المطلب الثالث : أهمية ودوافع التصدير	10
المبحث الثاني : الصادرات خارج المحروقات	12
المطلب الأول: مبررات اللجوء للصادرات خارج المحروقات	12
المطلب الثاني: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	12
المطلب الثالث: حوافز التصدير في الجزائر	14
المبحث الثالث : هياكل دعم الصادرات خارج المحروقات	16
المطلب الأول: الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية	16
المطلب الثاني: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة	18
المطلب الثالث: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير	20
المطلب الرابع : الهياكل الأخرى المساعدة و المدعمة على ترقية الصادرات خارج المحروقات	21
الفصل الثاني القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول	
المبحث الأول : الاطار النظري للقطاع الفلاحي	28
المطلب الأول: مفهوم الزراعة	28
المطلب الثاني: المنتجات الزراعية	29
المطلب الثالث: أهمية وخصائص القطاع الفلاحي في الجزائر	34
المبحث الثاني : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	36
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني	36
المطلب الثاني: السياسات المنتهجة لترقية القطاع الزراعي	36
المطلب الثالث: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر	42
المبحث الثالث : استراتيجيات وآليات دعم القطاع الزراعي	45

فهرس المحتويات

المطلب الأول: أساليب وأهداف الدعم الحكومي.	45
المطلب الثاني: مصادر تمويل القطاع الزراعي.	48
المطلب الثالث: شروط نجاح التمويل في القطاع الزراعي.	51
الفصل الثالث مساهمة دعم القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	
المبحث الأول : واقع وآفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	55
المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات في الجزائر	55
المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية	58
المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر	61
المطلب الرابع : واقع وسبل تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	64
المبحث الثاني: صادرات القطاع الفلاحي في الجزائر	67
المطلب الأول: تطور الصادرات الفلاحية في الجزائر	67
المطلب الثاني: اساسيات انجاح تصدير المنتجات الفلاحية	68
المطلب الثالث: استراتيجيات تصدير المنتوج الفلاحي بالجزائر	71
المبحث الثالث: تحديات وفرص ترقية الصادرات الفلاحية	73
المطلب الأول: التحديات والصعوبات التي تواجه ترقية صادرات القطاع الفلاحي	73
المطلب الثاني : فرص ترقية صادرات القطاع الفلاحي	79
المطلب الثالث: آليات ترقية صادرات القطاع الفلاحي	81
خاتمة عامة	92

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. المقالات:

1.سمير بوعافية، و رضا زهواني. (30 06, 2017). القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2015/2006. مجلة التنمية الاقتصادية، 02(02).

2.راضية برناوي ، و عبد الكريم بلعربي. (31 12, 2010). تقييم الإنتاج العلمي في القطاع الزراعي في الجزائر و مشروع تأسيس رصيد وطني للمعلومات في البحث الزراعي. *سيبريان جورنال*(24).

3.شفيعة آيت بارة، و أنيسة عثماني . (30 06, 2022). أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية-. *التكامل الاقتصادي، 10* (02).

4.لحسن عقومة، و مراد جنيدي. (31 12, 2020). قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. *المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 08*(02).

5.نور الدين حامد، رقية شرون، و صونيا اسمهان كلاش. (31 12, 2017). التسويق الزراعي بين النظري والتطبيق- دراسة حالة مؤسسة Agrodat لتجهيز وتصدير التمور بولاية بسكرة-. *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، 04*(02).

6.مولاي هند، وتيغرزة زهرة.(18 01، 2024).دور الطاقات المتجددة في ترقية الزراعة الذكية لتحقيق الامن الغذائي، 08(02)

II. المداخلات:

1.عمار مراتي، و الحسن شريط. (24-25 ماي 2017). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وسبل تنميته. *الملتقى الدولي الرابع: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط*. الجزائر العاصمة، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

2.بركاهم عدة، و إبراهيم محمد. (24-25 ماي 2017). صادرات المنتجات الفلاحية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية – سياسة التجديد الفلاحي والريفي في آفاق 2015-2019. *الملتقى الدولي الرابع: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط*، . الجزائر العاصمة، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

3.عبد الكريم جنادي. (24-25 ماي 2017). إشكالية النشاط التسويقي الزراعي في الجزائر بين الاندماج والممارسة – تحليل حول إشكالية. *الملتقى الدولي الرابع حول: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط*. الجزائر العاصمة، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

4.حسيبة مفلاح، و سلمى مميش. (27-28 نوفمبر 2017). تمويل قطاع الفلاحة من خلال القرض الايجاري-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة. *الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر*. البليدة، الجزائر: جامعة البليدة .2

5.دليلة بن سمينة، و عزيزة بن سمينة. (21-22 نوفمبر 2006). سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية -جامعة الجزائر-. *الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و آثارها على الاقتصاديات والمؤسسات*. بسكرة، الجزائر: جامعة بسكرة.

6.سفيان بن عبد العزيز، و محمد بن علي. (24-25 ماي 2017). ، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات إنتاج التمور. *الملتقى الدولي الرابع: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط*. الجزائر العاصمة، الجزائر: جامعة الجزائر .3

7.طارق قندوز، و السعيد قاسمي. (2010). *ملتقى وطني حول تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية)*. المسيلة الجزائر: جامعة المسيلة.

8.عبد الغني عجيني، الطاهر بعلة، و شريفة بوعبيدة. (27-28 نوفمبر 2017). التنمية الزراعية في الجزائر، الواقع والآفاق. *الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر*. البليدة الجزائر: جامعة البليدة .2

9. علاء الدين قادري، و زهرة دريش . (24-25 ماي 2017). اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد الوطني(دراسة اقتصادية وتحليلية). الملتقى الدولي الرابع: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. الجزائر العاصمة، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

10.محمد رجراج. (8-9 مارس 2005). السياسة الاقتصادية وحتمية الأداء المميز في القطاع الفلاحي. *المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*. ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة.

11.محمد دعمي. (24-25 ماي 2017). دور القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي والمساهمة في مستوى التشغيل خلال الفترة 2014/2000. *الملتقى الدولي الرابع حول: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط*. الجزائر العاصمة، الجزائر: جامعة الجزائر .3

12.منور اوسرير، و نسيمة خدير. (27-28 نوفمبر 2017). تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي الموجهة لتحسين اداء القطاع الزراعي في الفترة 2010-2015. *الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر*. البليدة، الجزائر: جامعة البليدة .2

13.وصاف سعيدي. (20-21 افريل 2004). نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير. *الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية*. بشار، الجزائر: المركز الجامعي ببشار.

III. الكتب:

1.أبو الغاز، احمد محمد (1973). التمويل التعاوني. القاهرة، مصر: مكتبة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع.

2.احمد رمضان نعمة الله، و ايمان محمد زكي. (بلا تاريخ). مبادئ اقتصاديات الموارد و البيئة. الإسكندرية، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.

3.الدهراوي عبد الوهاب مطر. (1969). أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي. العراق: مطبعة العاني.

4.جواد سعد العارف. (2009). الاقتصاد الزراعي. عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

5.جواد سعد العارف. (2010). التخطيط و التنمية الزراعية. عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

6.حسن بهلول. (بلا تاريخ). القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،.

7.رضوان المحمود العمر. (2007). التسويق الدولي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

8.عادلالمهدي.2006 .التسويقالدوليفيظلعولمةالأسواق، القاهرة، مصر:الدارالمصريةاللبنانية.

9.عاكف الزعبي. (2006). مبادئ التسويق الزراعي. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

10.عنبر إبراهيم شلاش. (2012). التسويق الزراعي. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

11.فريد النجار. (2002). تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى. مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

12.فريد النجار. (2008). التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

13.فوزية غربي. (2010). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

14.مود شافعي، و آخرون. (1986). مدخل إلى الاقتصاد الزراعي. عمان، الأردن: مكتبة الأقصى.

IV. المذكرات والأطروحات:

1.بلال بولطيف. (2011). استراتيجية التسويق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية – دراسةحالة مؤسسة بيف اللصناعات الغذائية وصناعة البسكويت التركية في السوق الجزائرية .*أطروحة دكتوراه في تخصص التجارة الدولية* بسكرة، الجزائر:جامعة محمد خيضر.

2.حسان بخيت. (2011). تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية -الواقعوالمتطلبات2000-2008.*مذكرة ماجستير في تخصص العلوم الاقتصادية*.تلمسان، الجزائر:جامعة تلمسان.

3.حنان قندوزي. (2008). ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.الجزائر العاصمة، الجزائر:جامعة الجزائر.

4.سفيان عمراني. (2014). ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.*أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة*.قالمة، الجزائر:جامعة 8 ماي 1945.

5- سامر المصطفى.(2002).إستراتيجية التسويق الدولي في المنشآت الصناعية العامة السورية، دكتوراه في إدارة الأعمال، سوريا:جامعة حلب.

6.عبد الكريم الأشهب ووليد زيدان. (2018). واقعوتحدياتتنميةالصادراتخارجالمحروقات،دراسةحالةالجزائروالسعودية، للفترةالممتدة،2005-2015.*مذكرة ماستر في تخصص التجارة الدولية*.الوادي، الجزائر:جامعة الشهيد حمة لخضر.

7.عبد الله سياح. (2017). واقع تصدير المنتجات الفلاحية في الجزائر.*مذكرة ماستر في تخصص المالية والبنوك*.أدرار، الجزائر:جامعة أدرار.

8.عماد جمعي. (2011). إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.*أطروحة دكتوراه في تخصص علوم التسيير*.باتنة، الجزائر:جامعة الحاج لخضر.

9.صبرينة غويلة. (2012). فعالية التمويل المبني على المشاركة في تنمية القطاع الزراعي.*مذكرة ماستر في تخصص العلوم الاقتصادية*.قالمة، الجزائر:جامعة 8 ماي 1945.

10.طه الحبيب. (2012). اثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر.*مذكرة ماجستير في تخصص العلوم الاقتصادية*.الجزائر، الجزائر:جامعة الجزائر.

11.كريمة سيدر وفتيحة جكتوني. (2015). دورمنظومة دعم الصادرات في ترقية الصادرات خارج المحروقات.*مذكرة ماستر في تخصص المالية*. الأغواط، الجزائر:جامعة الأغواط.

12.مقران بهلول. (2011). علاقةالصادرات بالنموالاقتصادي خلال الفترة 1970-2005.*مذكرة ماجستير في تخصص العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي*.الجزائر العاصمة، الجزائر:جامعة الجزائر 3.

13.نسيمة ناصر. (2014). دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012).*مذكرة ماستر في تخصص العلوم الاقتصادية*.بسكرة، الجزائر:جامعة محمد خيضر.

14.وليد قسوم ميساوي. (2007). دراسةاقتصاديةوقياسيةللصادراتالصناعيةفيالجزائر1978-2006. *مذكرة ماجستير في تخصص الاقتصاد التطبيقي*.بسكرة، الجزائر:جامعة بسكرة.

15.ياسمينة الفياض. (2010). ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، حالة Algex.*في تخصص العلوم الاقتصادية*.، الجزائر.

V .المواقع الإلكترونية:

1. www.algex.dz

2.الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة | وزارة التجـــارة الجزائرية (commerce.gov.dz)

3. الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير صافكس | وزارة التجـــارة الجزائرية (commerce.gov.dz)

4. https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178.

5.ثورة فلاحية في الجنوب الجزائري سنة 2024 | رأي اليوم (raialyoum.com)

6.Ministère de l'agriculture. statistique agricole superficies et productions. série B. Algérie: 2002.

VI. المراسيم والتقارير:

1. المرسوم التنفيذي رقم 04- 174 المؤرخ في 12 جوان 2004.
2. المرسوم التنفيذي رقم 08- 313 المؤرخ في 05 أكتوبر 2008.
3. المرسومالتنفيذيرقم 173 - 04 - ،المؤرخفيجوان2004 .
4.جامعةالدولالعربية،السياسات الزراعية في عقد التسعينات،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية،القاهرة،مصر،2000

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ديسمبر 27

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): مكاد السعيد الجوهر الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 206236797 والصادرة بتاريخ 2020/12/15

المسجل(ة) بكلية / معهد ع إ ع ت ت ح قسم العلوم التجارية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور دعم القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة حالة الجزائر (2000-2022)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/05/26

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ماي 27

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... فرحي وليد ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201681375 والصادرة بتاريخ 2017/07/17

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... ع.إ.ع.ت.ع ..... قسم ..... العلوم التجارية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور دعم القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر (2010 - 2022)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/05/26

توقيع المعني (ة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في:2025/05/26

جامعة محمد خيضر -بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: عبداللاوي الطيب

الرتبـــــــــــــــــة: أستاذ مساعد

قسم الارتباط: العلوم التجارية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر الطلبة (ة):

1. قرفي وليد ؛
2. العود محمد السعيد

الشعبة: العلوم التجارية

التخصـــــــــــــص: مالية وتجارة دولية.

بعنـــــــــــــــوان: دور القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ارخص بإيداع المذكرة المذكورة.

إمضاء الاستاذ المشرف